مجلة المعجمية - تونس

ع 14-15

1999

كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري
بين المعجم العامّ والمعجم المختصّ

بحث :إبراهيم بن مراد

1 - تقديم : في المعجم العامّ والمعجم المختصّ :

نريد أن نمهّد للحديث في أسس التأليف المعجمي في كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري (ت. 282 هـ/ 895م) وفي صلتها بالمعجمية المختصّة، بالحديث في أسس التأليف المعجمي عامّة والفروق الأساسية بين صنفي المعاجم : العامّة والمختصّة، والفروق بين صنفي المفردات المكوّنة لتلك المعاجم : أي ألفاظ اللغة العامّة،والمصطلحات. فإن هذا التمهيد ييسّر لنا تنْزيل كتاب النبات لأبي حنيفة تنزيلا صحيحا في المباحث المعجميّة العربيّة.

قوام «المعجم» إذن المفردات. والمفردات صنفان : فهي إمّا ألفاظ لغويّة عامّة منتمية إلى الكلام العامّ، وقابلة للتوظيف الأدبي الإنشائي في مقالات الخطاب، وإمّا مصطلحات، وهذه وحدات معجميّة مخصّصة مرجعة إلى مفاهيم دقيقة، وهي لذلك تختلف عن الصنف السابق - ألفاظ اللغة العامّة - من حيث الوظيفة والخصائص. فإن الوظيفة الأدبية التي تؤديها الألفاظ تنتج عن خصائص معيّنة فيها قد أكسبتها إيّاها خاصيّة «التّعميم». وأهمّ تلك الخصائص الاشتراك أو التعدّد الدلالي، والدلالة الإيحائية، والارتباط بمختلف السّياقات التي يخوّل لها الاستعمال الانتظام فيها. وأمّا المصطلحات فذات وظيفة اصطلاحيّة، وهذه الوظيفة تنشأ عمّا أُكْسبتْه المصطلحات من الخصائص إكسابا : وأهمّها أحاديّة الدلالة التي تنفي عنها الاشتراك، وذاتيّة الدلالة التي تنفي عنها الإيحائية، والخصوصيّة التي تنفي عنها التعميم، والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد الدقيقين وليس إلى حقل دلالي معجميّ عامّ إذ تكوّن هذا الحقل الألفاظ. ذلك

أن المصطلحات لا تربطها بالموجودات التي في الواقع علاقات مرجعيّة مباشرة بل تربطها بها علاقات غير مرجعيّة. فإن العلاقات المرجعيّة إنما تكون بين الوحدات المعجميّة العامّة - أي الألفاظ - والموجودات لأنها علاقات بين دوالّ لغويّة ومداليل ذات وجود في الواقع هي المسماة مراجع، وتتنزل المعاني المستفادة من هذه العلاقات في «الدلالة المعجميّة العامّة». وأمّا العلاقات غير المرجعية فتكون بين الوحدات المعجميّة المخصّصة - أي المصطلحات - والموجودات، لأن الوحدات المعجميّة ترجع إلى مفاهيم، والمفاهيم وحدات دلالية مستقلة عن دلالات الوحدات اللغويّة مرتبطة بمقولات مفهومية هي أسماء أجناس كليّة تشتمل على طوائف عامّة تصنف تصنيفا هرميّا بالتدرّج من أعلى الهرمية إلى أسفلها، أي من الكلّيّ إلى الجزئي، وهذا التصنيف الهرمي دالّ على أن المفاهيم ذاتها كليّة وجزئيّة.

وما يعنينا ممّا سبق هو أن المصطلحات أو الوحدات المعجميّة المخصّصة مرجعة إلى ماهيات ذهنيّة مرتبطة بموجودات هي إمّا أشياء حسيّة وأهم ما يمثلها المواليد وهي أشخاص النبات والحيوان والمعادن وأعيانها، وإمّا مجردات مثل متصوّرات الفلسفة أو الرّياضيات. وإذن فإن المصطلحات تقع على الموجودات القابلة للتعيين أو للتحديد أو لهما معا، سواء كانت حسيّة ذات أعيان أو كانت مجرّدة متصورة. على أن قابلية هذه الموجودات لأن تقع عليها المصطلحات لا تدل على امتناع وقوع ألفاظ اللغة العامّة عليها أيضا. فإن الأسد في نظر عالم الطبيعة غير الأسد في نظر الشاعر أو الراعي؛ وكذا الماء، فإنّه في نظر الكيميائي غير الماء في نظر الفلاح ذي الأرض العطشى أو الراعى الذي يبحث لنفسه ولقطيع غَنَمه عن وِرْد. فإن الأسد في نظر عالم الطبيعة مولود طبيعيّ تحدّده خصائصه التمييزية والنمطيّة التي تدرجه في طائفة الثدييّات وفصيلة السنوريّات. أمّا بالنسبة إلى الشاعر والراعي فإن الأسد حيوان قد اشتهر بقوّته وشجاعته وبطشه المخيف. وكذا الماء فإنه في نظر الكيميائي جسم سائل ناتج عن تآلف حجمي بين الأوكسجين والهدروجين بنسبة 1 الى 2. أمّا بالنسبة إلى الفلاح أو الراعي فإن الماء هو السائل الذي يدفع غلّة العطش.

وإذن فإن الوحدة المعجميّة «أسد» مصطلح بالنسبة إلى عالم الطبيعة، وهي لفظ لغويّ عامّ بالنسبة إلى الشاعر أو الراعي، والوحدة المعجميّة «ماء» مصطلح بالنسبة إلى الكيميائي، وهي لفظ لغوي عامّ بالنسبة إلى الفلاّح أو الرّاعي. والوحدتان مصطلحان

لأنهما تعيّنان موجودين لكلّ منهما «حقيقة علميّة» تحدّدها خصائصه التمييزيّة والنمطيّة، وهما لفظان عامّان لأنهما تحيلان إلى مرجعين لهما دلالة إيحائية في ذهن المتكلّم، تلصقهما بوجدانه وتلحقهما بالدلالة المعجميّة العامّة.

ويلاحظ إذن أنّ الوحدات المعجميّة تكون مصطلحات وتكون ألفاظا لغويّة عامّة. على أنّ من الوحدات المعجميّة ما لا يصلح إلاّ لأن يستعمل ألفاظا لغويّة عامّة، وهي الأفعال والظروف والأدوات وجلّ الصفات، ومن الوحدات ما يصلح لأن يستعمل ألفاظا لغويّة عامّة ومصطلحات، وهي الأسماء كلّها، وما وظّف ليقوم مقامها من الصّفات. فإن الأسماء - من بين أنواع المقولات المعجميّة - أقدر على اكتساب المفاهيم (1).

والوحدات المعجميّة العامّة - أي الألفاظ - هي المكوّنة للمعجميّة العامّة، النظريّة - وقوامها البحث النظري في علم المفردات - والتطبيقيّة وقوامها البحث في تأليف المعاجم اللغوية العامّة؛ والوحدات المعجميّة المخصّصة - أي المصطلحات - هي المكوّنة للمعجميّة المختصّة، النظرية - وقوامها البحث النظري في علم المصطلح - والتطبيقية وقوامها البحث في تأليف المعاجم المختصّة، أي المعاجم المشتملة على المصطلحات. وإذن فإن المعجم المختص هو الكتاب الذي تدون فيه الوحدات المعجميّة المخصّصة المنتمية إلى علم من العلوم أو إلى فن من الفنون، أو إلى مجموعة من العلوم أو من الفنون. ومنهج تأليفه مبحث مندرج في المعجميّة المختصّة التطبيقية مثلما أن منهج تأليف المعجم اللغوي العام مبحث مندرج في المعجميّة العامّة التطبيقية. والمبحثان أو المنهجان يشتركان في الأسس والأركان العامّة لكنهما يختلفان في عناصر التطبيق. فإن تأليف الصنفين من المعاجم يقوم - منذ القديم - على أسّين كبيرين هما (1) الجمع، أي تكوين المدوّنة المعجميّة، و(2) الوضع، أي إخراج المعجم الكتاب أو إنجازه أو التأليف بين عناصره فتصبح الوحدات المعجميّة المجمّعة مداخل معجميّة ذات وظائف في كتاب مدوّن بعد أن كانت مجرّد مفردات تحملها جذاذات دون تصنيف مقصود.

والجمع ذاته قائم على ركنين هما : (أ) المصادر التي يعتمدها جامع المدوّنة في

(1) ينظر حول الصنفين من الوحدات المعجمية وخصائص كل منهما : إبراهيم بن مراد : مسائل في المعجم، ص ص 30-44 ؛ نفسه : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 99-101، وص ص 124-130.

تكوين مادته المعجميّة، و(ب) المستويات اللغويّة التي تنتمي إليها الوحدات المعجميّة المجمّعة؛ والوضع أيضا يقوم على ركنين هما : (أ) الترتيب، أي الطريقة التي يختارها مؤلف المعجم في تبويب مداخل معجمه وتصنيفها، و(ب) التعريف، وهو ذكر السّمات المميّزة لمرجع أو لمفهوم مّا عمّا عداهما من المراجع والمفاهيم (2).

ويشترك المعجمان - اللغوي العامّ، والمختصّ - في أسّي الجمع - إذ يشتمل كلّ منهما على مادّة معجميّة مجمّعة - والوضع، إذ لابدّ - ليكون المعجم معجما بحق - أن تُتَناول المادّة المجمّعة بالمعالجة المعجميّة. ثم إن المعجمين يشتركان في الأركان الأربعة التي يقوم عليها الجمع والوضع، أي المصادر والمستويات اللغويّة، والترتيب والتعريف. لكن هذه الأركان في المعجم اللغوي العامّ تختلف عمّا هي عليه في المعجم المختصّ اختلافا غير يسير.

فإن المصادر في المعجم اللغويّ العامّ هي المصادر التي توفّر للمعجميّ المادّة اللغويّة الأدبيّة الفصيحة. وقد كانت في المعجميّة العامّة العربية القديمة خمسة : هي (أ) الشعر (الجاهلي والإسلامي الأول)؛ (ب) القرآن الكريم؛ (ج) الحديث النبوي؛ (د) المأثور من كلام العرب؛ (هـ) الرّواية عن الأعراب (خلال عصر الاحتجاج). وأمّا المصادر في المعجم المختصّ فهي المصادر التي توفّر للمعجميّ المادّة المصطلحيّة التي يبتغي تدوينها. ولم تعرف المعجميّة المختصّة العربية القديمة من تنويع المصادر ما عرفته المعجميّة العامّة. فإن المصطلحات التي عني القدماء بتدوينها في معاجم كانت إمّا فنية - مثل مصطلحات الفقه وعلم الكلام والفلسفة - وإمّا علميّة. وأهم الكتب التي جمعتها هي معاجم الطبّ والأدوية المفردة. وأهم مصادر معاجم المصطلحات الفنيّة كان عربيًا إسلاميًا. وأهمّ مصادر معاجم المصطلحات العلميّة كان أعجميًا يونانيًا أو عربيًا - في المراحل اللاحقة للقرن الثالث للهجرة (التاسع للميلاد) - قد اعتمدت فيه المصادر الأعجميّة : فإن حركة الإنشاء العلمية العربية قد تأسّست على الترجمة، فكانت مصادر العلم الأساسية مصادر أعجميّة.

والمستويات اللغويّة في المعجمين - العامّ والمختصّ - أربعة : هي (أ) الفصيح؛ (ب) المولّد؛ (ج) العاميّ؛ (د) الأعجميّ المقترض. والفصيح مشتمل على الجاهلي

(2) ينظر تحليل موسع لأسي المعجم والأركان التي يقومان عليها في : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 109-147؛ نفسه : مسائل في المعجم، ص ص 92-98، و 131-155.

القديم والإسلامي المحدث من المفردات؛ والمولّد هو ما أحدث في العربية من المفردات بعد عصر الاحتجاج اللغوي في الحواضر؛ والعاميّ هو العربي الذي استعملته العامّة فحرفته؛ والأعجميّ المقترض هو ما أدخل العربية من اللغات الأخرى. وأقوى المستويات منزلة في المعاجم اللغويّة العامّة هو الفصيح، يتلوه الأعجميّ؛ وأضعفها منزلة المولد والعاميّ. وأقوى المستويات منزلة في المعاجم المختصّة المولّد والأعجمي المقترض، يتلوهما العاميّ؛ وأضعفها منزلة هو الفصيح. وغلبة الفصيح في المعاجم العامّة راجعة إلى تقيد المعجميين في جمع مادتهم بمعايير فصاحية صارمة. وغلبة المولد والأعجميّ في المعاجم المختصّة راجعة إلى أن المصطلحات تعبّر عادة عن المستحدث من المفاهيم والأشياء. والمستحدث يقتضي التعبير عنه إمّا بالمولّد في اللغة ذاتها باستعمال وسائل التوليد فيها، وإمّا باقتراض أدلة من اللغات مصادر العلم إذا فضّل المقترض على المولّد.

فإذا نظرنا في ركني الوضع - أي الترتيب والتعريف - وجدنا بين المعجم العامّ والمعجم المختصّ اختلافا أيضا. فإن الترتيب - في المعجم عامّة - ثلاثة أصناف تتفاوت في المنزلة والأهمية : أولها وأهمها هو الترتيب على حروف المعجم، وهو أنواع ذات ضروب؛ والصنف الثاني هو الترتيب بحسب المواضيع؛ والصنف الثالث - وهو نادر - هو الترتيب بحسب الأبنية. وقد اشتركت المعاجم العامّة والمعاجم المختصة في الصنفين الأول والثاني من الترتيب، لكن المعاجم المختصّة قد غلب فيها نوع بعينه من الترتيب على حروف المعجم هو ترتيب المداخل، أي المصطلحات، بكامل حروفها - أي دون اعتبار الأصلي والزائد فيها - بحسب أوائلها. وهذا النوع في الحقيقة أوفق لترتيب المصطلحات، وقد رأينا أن مقولة الاسم فيها أغلب، وأنّ المولّدات والأعجميات المقترضة في تلك الأسماء أظهر منزلة.

وأمّا الركن الثاني من الوضع - وهو التعريف - فإن الاختلاف فيه بين المعجم العامّ والمعجم المختصّ أكبر، فإن التعريف في جوهره عمليّة تمييزيّة لأنه يميّز بين الأدلة اللغويّة في خصيصتها الدلالية. لكن التمييز بين الوحدات المعجمية العامّة، أي الألفاظ، يختلف عن التمييز بين الوحدات المعجميّة المخصّصة، أي المصطلحات. فإن التمييز بين الألفاظ تمييز لغوي خالص، ولذلك فإن التعريف المميّز لها يسمّى «تعريفا لغويّا»، ومجاله المعجم اللغوي العامّ. وهذا الصنف من التعريف يقتصر فيه على تبيان خصوصية اللفظ اللغوي وسماته المميّزة والمتميّزة بالنسبة إلى غيره من الألفاظ. وأمّا التمييز بين المصطلحات

فتمييز مفهوميّ، والمفاهيم تصوّرات لموجودات مجرّدة معقولة في الذهن أو لأشياء ذات أشخاص وأعيان. وارتباط التمييز بتحديد المفاهيم يجعل منه عمليّة لتحديد ماهية المسمّى. وهذا «التحديد الماهوي» يسمّى «تعريفا منطقيّا»، ومجاله إذن المعجم المختصّ. وقوامه الإخبار عن خصائص الموجود الذهني أو الشيء المسمّى في المعجم من نواح عدّة منها ما يتصل بخصائص تمييزيّة فيه ومنها ما يتصل بخصائص نمطيّة.

تلك إذن هي الفروق الأساسيّة بين صنفي المفردات المكوّنة للمعجم، أي ألفاظ اللغة العامّة والمصطلحات، والفروق الناتجة عنهما بين صنفي المعاجم : المعاجم اللغوية العامّة والمعاجم المختصّة. وقد مهدنا بالبحث في تلك الفروق لنبحث في صلة كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري بالمعجميّة المختصّة. فإن الكتاب امتداد طبيعي لمرحلة التأليف في صفات الأشياء - أي لرسائل الصفات - وتتويج لها، وهذه الرسائل كانت رسائل لغويّة عامّة. على أن النظر المعمق في مادة كتاب النبات المعجميّة يدل على أنه كان ذا صلة وثيقة بالمعجميّة المختصّة، وهذا ما سنبينه في الفقرات التالية، بالبحث في أركان التأليف المعجميّ في الكتاب.

2 - ركنا «الجمع» في كتاب النّبات :

2-1. ركن المصادر :

تختلف مصادر المعجم اللغويّ العامّ - كما بيّنا من قبل - عن مصادر المعجم المختصّ اختلافا كبيرا. فإنّ مادة المعجم اللغويّ العامّ - وهي ألفاظ اللغة العامّة - تستمدّ من المصادر - المكتوبة والشفويّة - التي تعنى بكلام الناس العامّ، وقد بيّنا من قبل أن تلك المصادر كانت في المعاجم العربيّة العامّة القديمة خمسة أساسيّة هي (1) الشعر؛ (2) القرآن الكريم؛ (3) الحديث النبوي؛ (4) المأثور من كلام العرب؛ (5) الرواية عن الأعراب. وهذه الرواية تكون إمّا مباشرة - بالانتقال إليهم والأخذ عنهم - وإمّا غير مباشرة، بالنقل عمّن أخذ عنهم من الرّواة. وأمّا المعجم المختصّ فإن مادته - وهي المصطلحات - تستمد من المصادر التي توفر للمعجميّ مادّة العلم المصطلحية التي يبتغي تدوينها. وتلك المصادر - في المعجميّة المختصّة العربيّة القديمة - كانت إمّا مكتوبة - وهي الأغلب - أعجميّة مترجمة أو عربية إسلامية ذات مرجعيّات أعجميّة، وإمّا شفويّة ينهي إليها «البحث الميداني»، وأهم ما مثّله في الثقافة العلميّة العربيّة القديمة التعشيب الذي كان علماء النبات

يقومون به إمّا أثناء رحلاتهم العلميّة - مثل رحلة أبي العبّاس النباتي ابن الرومية ورحلة تلميذه أبي محمد عبد الله ابن البيطار - وإمّا في المواطن التي كانوا يقيمون بها. وقد كانوا - أثناء الرحلة خاصّة - يعاينون النباتات في مواضع إنباتها ويسائلون الناس في البلاد التي يحلون بها عن أسمائها عندهم. ويلاحظ أن بين مساءلة العلماء الناس أثناء البحث الميداني ورواية اللغويين المباشرة عن الأعراب تشابها كبيرا.

والنظر في كتاب النبات لأبي حنيفة يبيّن أنّ مصادر الجمع عنده كانت مصادر لغويّة؛ أي أنه كان يحذو حذو المعجميين في عصره، ولذلك كانت مصادره الأساسية خمسة هي :

(1) الشعر : وقدأورد في مواد الجزء الأوّل من معجمه - وعددها 482 - تسعة وثمانين وأربعمائة (489) شاهد شعريّ لمائة وأربعة (104) شعراء جلّهم جاهليّ وبعضهم إسلاميّ لا يتجاوز عصر بني أميّة : فهم من شعراء عصر الاحتجاج اللغويّ الفصحاء (3).

(2) القرآن الكريم : وهو ضعيف المنزلة في الجزء الأوّل من المعجم إذ لم تتجاوز الشواهد القرآنية السبعة (4).

(3) الحديث النبوي : وهو أضعف منزلة من القرآن إذ لم يرد منه إلاّ ثلاثة أحاديث (5)، قد اكتفى المؤلّف في أحدها بالإحالة ولم يذكر نصّه.

(4) المأثور من كلام العرب : وفي الجزء الأول من الكتاب أربعة وعشرون أثرا، نصفها أمثال (6)، وتسعة من المأثورات عن العرب القدامى (7)، وثلاثة من أقوال

---

(3) ينظر في آخر الجزء الأول من المعجم الألفبائي (من الألف إلى الزاي - تحقيق برنهارد لوين Bernhard Lewin)«فهرست الشعراء» ص ص 220-222، و«فهرست القوافي» (ص ص 226-235)، والملاحظ أن المحقق قد رقم شواهد أبي حنيفة الشعرية من 1 إلى 489، وبعضها مكرر قد ورد في أكثر من موضع من الكتاب.

(4) ينظر : أبو حنيفة : النبات، 1/88، (ف82، آيتان)؛ 1/92 (ف 178)؛ 1/114 (ف239)؛ 1/141 (ف290)؛ 1/150 (ف320)؛ 1/152 (ف325).

(5) نفسه، 1/21 (ف 5)؛ 1/83 (ف154)، ولم يذكر المؤلف هنا حديثا بل أحال إلى «خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وقوام الخبر حديث صحيح؛ 1/93 (ف182).

(6) نفسه، 1/31-32 (ف 16)؛ 1/37 (ف 29)؛ 1/44 (ف 63)؛ 1/60 (ف 92)؛ 1/78 (ف 146)؛ 1/103 (ف 223)؛ 1/105 (ف 225)؛ 1/130-131 (ف 273)؛ 1/154 (ف 330)؛ 1/192 (ف 429)، وفيها مثلان؛ 1/197 (ف 445).

(7) نفسه، 1/40 (ف 41)؛ 1/83 (ف 152)؛ 1/100-101 (ف 219)، وفيه ستة مأثورات)؛ 1/155 (ف 333).

الصحابة (8).

(5) الرواية عن الأعراب : والرواية عنهم في الكتاب صنفان :

(أ) بالأخذ عنهم مباشرة. وقد نبّه أبو حنيفة إلى الأخذ المباشر عنهم، بإخبارهم له أو سماعه عنهم. وهؤلاء الأعراب نوعان : نوع ذكر غُفْلاً غير معيّن قد أشار إليه أبو حنيفة بعبارات مثل «أخبرني أعرابيّ» (9) أو «سمعته من الأعراب» (10)؛ والنوع الثاني من الأعراب ذكر معَيَّنًا بنسبته إلى قبيلته أو إلى موطنه. ومن الأعراب الذين أخبروه ونسبهم إلى قبائلهم أعراب ربيعة (11) وبني أسد (12) وعنزة (13) وكلب (14) وأزد السّراة (15)؛ ومن الأعراب الذين نسبهم إلى مواطنهم أعراب زهران (16) وأعراب المجازة (17) وأعراب السّراة (18) وأعراب عمان (19) وأعراب اليمن (20).

على أنّنا لا تعرف هل اتصل بهؤلاء الأعراب في مواطن إقامتهم ببواديهم بأن ارتحل إليهم فسمعهم وروى عنهم، أم إنه التقى بهم خارج مظانّهم. وخاصّة في العراق التي قضّى فيها فترة من حياته.

(ب) بالأخذ غير المباشر عنهم. وإذا كانت طريقة الأخذ المباشر المشافهة، فإن طريقة الأخذ غير المباشر كانت حسب رأينا النقل عن نصوص مدوّنة؛ وهذه النصوص هي الكتب أو الرسائل التي ألّفها اللغويّون السابقون لأبي حنيفة في صفات الأشياء - ومنها النبات - وكانت المادّة التي دوّنوها مرويّة عن الأعراب الذين ارتحلوا إليهم والتقوا بهم في مواطنهم ببواديهم ورَوَوْا عنهم. وإذن فإن هؤلاء اللغويين كانوا رواة عن الأعراب.

(8) اثنان لعمر بن الخطاب (نفسه، 34/1، ف 22)، و168/1، ف 376)، وقول لحباب بن المنذر الأنصاري (90/1، ف 172).
(9) نفسه، 43/1، (ف 58)، (ف 59)؛ 68/1 (ف 118)؛ 72/1 (ف 131) . . . الخ).
(10) نفسه، 140/1 (ف 295).
(11) نفسه، 11/1 (ف2)؛ 24/1 (ف9)؛ 59/1 (ف 90) . . . الخ.
(12) نفسه، 101/1 (ف 220)؛ 132/1 (ف 280). وقد يشير إليهم بعبارة «بعض بني أسد» (مثل : 34/1، ف22) أو «رجل من بني أسد» (مثل : 25/1، ف 9).
(13) نفسه، 181/1 (ف412)؛ 204/1 (ف470).
(14) نفسه، 118/1 (ف 245)؛ 179/1 (ف 408).
(15) نفسه، 204/1 (ف 471)؛ وقد نسب خبرا إلى «أعرابي من الأزد» (143/1، ف311) دون تخصيص للأزد : هل هم أزد السراة أم أزد عمان.
(16) نفسه، 179/1 (ف 409).
(17) نفسه، 158/1 (ف 341).
(18) نفسه، 69/1 (ف 120)؛ 132/1 (ف 281)؛ 141/1 (ف 300) . . . الخ.
(19) نفسه، 150/1 (ف 344)؛ 160/1 (ف 377).
(20) نفسه، 166/1 (ف372)؛ 177/1 (ف 402).

وقد نقل أبو حنيفة ما رَوَوْه عنهم فكانت روايته - فيما نقله - غير مباشرة.

ومصادر الرواية غير المباشرة في كتاب النبات نوعان : الأوّل يمثله رواة قد ذكروا بأسمائهم. وأظهر هؤلاء أثرا وأسيَرُهُم فيّ الكتاب ذكرًا أربعة : أوّلهم بدويّ أعرابيّ فصيح نزل بغداد وأصبح لغويًا وألّف، هو أبو زياد الكلابي (ت. حوالي 200 هـ/ 810م) (21)، وثانيهم هو أبو عمرو الشيباني (ت. 210 هـ/ 825م) (22)؛ والثالث هو الأصمعيّ (ت. حوالي 214هـ/ 829م) (23)؛ والرابع هو أبو نصر الباهلي (ت. 231هـ/ 847م) (24). ثمّ تتلو هؤلاء جماعة من اللغويين منهم من غلب عليه «علم اللغة» - أي المعجم - مثل أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت. 210 هـ/ 825م) (25) وأبي زيد الأنصاري (ت. 215 هـ/ 830م) (26) وأبي عبد اللّه ابن الأعرابي (ت. 231 هـ/ 846م) (27)، ومنهم من غلب عليه النحو وكانت له مشاركة في المعجم، مثل يونس بن حبيب (ت. 182 هـ/ 798م) (28)، وأبي الحسن الكسائي (ت. 189 هـ/ 805م) (29)، وأبي زكرياء يحيى الفراء (ت. 207 هـ/ 822م) (30).

والنوع الثاني رواة لم يعينوا ولم يسموا بل أشير إليهم إشارات مختلفة منها «بعض الرواة» - (31) وهي الأغلب - و«بعض الثقات» (32) و«بعض المشائخ» (33) و«بعض علماء الأعراب» (34). وليس من شك عندنا في أن هؤلاء الرواة والمشائخ والثقات هم المشتغلون

---

(21) نفسه، 2/1، 3، 4، 5 (ف 1)؛ 11/1، 12 (ف 2)؛ 13/1، 17 (ف 4)؛ 23/1 (ف 8)؛ 25/1 (ف 9)؛ 27/1 (ف13). ولم يشأ محقق الجزء الأول من المعجم فهرسته لغلبة ذكره فيه.

(22) نفسه، 7/1، (ف 1)؛ 13/1، 17، 18، 19 (ف 4)؛ 23/1 (ف 9) ؛ 28/1 (ف 13)؛ 31/1 (ف 16)... الخ؛ ولم يفهرسه المحقق أيضا.

(23) نفسه، 9/1 (ف 1) ؛ 14/1، 16، 17، 18 (ف 4) ؛ 28/1 (ف 13) ؛ 55/1 (ف 89) ... الخ؛ ولم يفهرسه المحقق أيضا.

(24) نفسه، 8/1، 9 (ف 1) ؛ 18/1 (ف 4) ؛ 27/1 (ف 12) ؛ 31/1 (ف 15) ؛ 35/1 (ف 24)... الخ؛ ولم يفهرسه المحقق أيضا.

(25) نفسه، 9/1، 10 (ف1)؛ 20/1 (ف 10)؛ 34/1 (ف 22)؛ 51/1 (ف 78) ... الخ.

(26) نفسه، 18/1 (ف 4)؛ 32/1 (ف10)؛ 64/1 (ف 100)... الخ.

(27) نفسه، 2/1، 3، 4 (ف1)؛ 59/1 (ف 89)؛ 73/1 (ف 132، و 133)... الخ.

(28) نفسه، 60/1 (ف 92).

(29) نفسه، 7/1 (ف1)؛ 18/1 (ف 4).

(30) نفسه، 30/1 (ف1)؛ 59/1 (ف 89)؛ 91/1 (ف 170)؛ 96/1 (ف 199، و 201)... الخ.

(31) نفسه، 9/1 (ف1)؛ 13/1 (ف3)؛ 33/1 (ف 21) ؛ 34/1 (ف22، و 23) ؛ 35/1 (ف 24)... الخ.

(32) نفسه، 35/1 (ف 25)؛ 84/1 (ف 157).

(33) نفسه، 59/1 (ف 89).

(34) نفسه، 79/1 (ف 140).

بجمع اللغة وتدوينها من علماء اللغة سواء كانوا نحاة أو كانوا معجميين. وقد يكونون العلماء أنفسهم الذين ذكرهم بأسمائهم، وقد يكونون علماء آخرين أقل من أولئك منزلة فلم يشأ ذكرهم. ومن أهم الأدلة على ان الرواة من اللغويين أن جل ما نسب إليهم من الأقوال في الكتاب من باب التعليق اللغوي. بل إ أبا حنيفة قد يشير إلى «بعض الرواة» فيجعله في طبقة واحدة مع اللغويين (35).

وما يستنتج من حديثنا عن مصادر أبي حنيفة في كتاب النبات إذن هو أنها مصادر لغوية خالصة، وأن ليس من فرق بين مصادره ومصادر مؤلفي المعاجم اللغوية العامة مثل الخليل بن أحمد مؤلف كتاب العين أو أبي عبيد القاسم بن سلام مؤلف الغريب المصنف.

على أن النظر المعمق في مادة الكتاب يظهر جوانب خفية دالة على أن أبا حنيفة لم يقتصر في جمع مدونة كتابه على المصادر اللغوية الصرف. وأهم تلك الجوانب ثلاثة :

الأول نسميه «**استخبار غير الفصحاء من العرب**». ويبرز هذا الجانب في الكتاب أمران :

(1) الأخذ عن أهل الأمصار. وقد ذكر من الأمصار اثنين هما العراق والشام. فأما العراق فقد أخذ فيه عن أهل البصرة (36) وأهل الحيرة (37) وعن أنباطه (38) وهم معدودون من العجم؛ وأما الشام فلم يعين منه مكانا مخصوصا (39) بل أحال إما إلى رواة من أهل الشام - مثل قوله «أخبرني رجل من أهل الشام» (40) أو «أخبرني شيخ من أهل الشام» (41) - وإما إلى أهل الشام عامة. وهذا النوع من الإحالة مهم لأن أبا حنيفة قد نبه فيه إلى مخالفة أهل الشام لما اشتهر عند العرب الفصحاء من التسمية. من ذلك أن «الإجاص عند أهل الشام الكمثرى، ويسمون الإجاص المشمش» (42)، أي إنهم يطلقون اسم الإجاص على الكمثرى، أما الإجاص نفسه فيسمونه المشمش؛ كما أن ما يسميه العرب

(35) مثل قوله 201/1 (ف 402) : «ذكر أبو نصر [الباهلي] أن الزعبر المرو. وقال غيره من الرواة الزبغر».
(36) نفسه، 167/1 (ف 375)؛ و 189/1 (ف 425).
(37) نفسه، 178/1 (ف 408).
(38) نفسه، 179/1 (ف 408).
(39) حسب الجزء الأول من المعجم الألفبائي، فهو الذي اعتمدناه وحده في الاستقراء.
(40) أبو حنيفة : النبات، 17/1 (ف 4).
(41) نفسه، 185/1 (ف 422).
(42) نفسه، 41/1 (ف 49).

خوخا يسميه أهل الشام دراقن (43)، والكلمة أعجمية من أصل يوناني (44).

ويلاحظ إذن أن أبا حنيفة لا يتقيد في استخبار مصادره بالمعايير الفصاحية الصارمة التي كان علماء اللغة يتقيدون بها في جمع مدوناتهم. فقد كانوا يستنقصون من فصاحة أهل الأمصار، بل كانوا غير ميالين إلى الأخذ عن عرب أطراف الجزيرة أيضا مثل أهل اليمن وأهل عمان ويكادون يحصرون الفصاحة في وسط الجزيرة - منطقة نجد - وبلاد الحجاز.

الأخذ عمن سماهم «العلماء». فقد أحال في مداخل كثيرة من كتابه إلى جماعة ليسوا من الأعراب وليسوا من الرواة، إذ أشار إليهم بعبارات مثل «زعَم بعض العلماء» (45) و«ذكر بعض العلماء» (46) و«قال بعض أهل العلم» (47) و«زعم بعض من قد سمع العلم» (48) و«أخبرني رجل من أهل المعرفة» (49) و«أخبرني الخَبِرُ» (50) و«أهل العلم على ما وصفت لك» (51). ولا شك أنه لا يخرج علماء اللغة من «العلماء» (52)، ولكن العلم الذي يتعاطونه يختلف عن علم آخر كانت لأبي حنيفة به خبرة هو «علم الأوائل» أو «العلوم القديمة»، وهي العلوم اليونانية التي انتقلت إلى العربية بالترجمة، ومنها علم النبات. فالعلم إذن عند أبي حنيفة علمان : علم عربي ذو أصول ومصادر أعرابية، وعلم عربي ذو أصول ومصادر أعجمية. ولنا على الأخذ من مصادر هذا العلم الأعجمي في الكتاب شواهد كثيرة، سنرجع إلى بعضها بعد. ونكتفي هنا بالإشارة إلى اثنين منها :

الأول هو قول أبي حنيفة : «أخبرني رجل من أهل المعرفة أن الكرم الذي ينسب الناس إليه الصحاف هو شجر ليس بالسامق (53) ولكنه غليظ وله ورق مثل ورق الإجاص

(43) نفسه، 160/1 (ف 370)، وكذلك : ص 174 (ف 389).
(44) الكلمة يونانية أصلها «Dôraknion» - ينظر : إبراهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 373/2 - 374 (ف 877).
(45) أبو حنيفة : النبات، 25/1 (ف9)؛ 62/1 (ف 95)؛ 108/1 (ف 232).
(46) نفسه، 140/1 (ف 311).
(47) نفسه، 52/1 (ف 82).
(48) نفسه، 138/1 (ف 287).
(49) نفسه، 19/1 (ف 4).
(50) نفسه، 21/1 (ف 5).
(51) نفسه، 119/1 (ف 287).
(52) فقد عد أبا عبيدة من العلماء في قوله : «وأنكره أبو عبيدة وأنكره غيره من العلماء» (نفسه، 26/1، ف 10).
(53) في الأصل «البامق»، وقد حاول المحقق التعليق على هذه المفردة (تنظر ص 22 من مقدمة التحقيق) ورجح أن تكون فارسية دالة على نوع من أنواع الخشب، لكنه لم يجد لها أصلا. وهي تحريف لما أثبتنا، وتدل على ذلك فقرة «كرم» (ف 2/288، ف 945) في كتاب النبات.

(. . .). ينبت في جبال الدروب، دروب الروم» (54).

والثاني هو قوله : «وأخبرني الخبر أن الأرز ذكر الصنوبر وأنه لا يحمل شيئا ولكن يستخرج من أعجازه وعروقه الزفت ويستصبح بخشبه كما يستصبح بالشمع. ويقال لخشبه ذاك الذي يستصبح به الداذين، وهو كلام رومي، ويسميه أهل السراة المناور ويتخذونه من خشب المظ وخشب العتْم» (55).

ويلاحظ أن النباتين - الكرم الذي ينسب الناس إليه الصحاف والأرز الذي يستخرج منه الزفت ويتخذ خشبه في الإنارة - ليسا من نبات بلاد العرب وليسا من النبات الذي يستعمله العرب في أغراضهم. فإن الأول «ينبت في جبال الدروب، دروب الروم» وليس هو الذي يصنعون منه الصحاف بل يصنعونها من سيقان كرم ينبت بالسراة : «تغلظ ساقه عندهم غلظا شديدا» (56)؛ والثاني - حسب ما نسبه «لسان العرب» إلى أبي حنيفة - «ليس من نبات أرض العرب» (57) إذ هو - حسب ما ذكره أبو حنيفة نفسه في مادة «مظ» - أرز «يكون بالثغر من جبال الروم» (58). وليس هو الذي يستخرج العرب منه الزفت إذ الزفت عندهم يتولد عن القطران الذي يستخرج من شجر العرعر والعتم والتألب، بعد أن يصير «خضخاضا» (59)، وليس خشبه الذي يستصبح به - وهو يحمل اسما يونانيا هو «الداذين» (60) - هو الخشب الذي يستصبح به العرب، فإن لهم مكان الداذين «مناور» يتخذونها من خشب المظ وخشب العتْم. ولا شك أن العلم بهذين النباتين - وخاصة من حيث الإنبات ومن حيث الاستعمال - ليس من علم الأعراب ولا هو من علم الرواة الذين أخذوا عنهم، بل هو علم «أهل المعرفة» أو «الخبراء» بما يوجد في بلاد الروم من النبات. وقد يكونون من التراجمة من اللغة اليونانية أو من الأطباء الذين عاصرهم والتقى بهم في العراق.

(54) أبو حنيفة : النبات، 10/1 (ف4).
(55) نفسه، 21/1 (ف 5).
(56) نفسه، 17/1 (ف4).
(57) ابن منظور : لسان العرب، 40/1 (أرز). والنقل فيه عن أبي حنيفة. وقد ورد فيه : «. . . ويستصبح بخشبه كما يستصبح بالشمع، وليس من نبات أرض العرب» ولا توجد الجملة الأخيرة في النص المحقق.
(58) أبو حنيفة : النبات، 275/2 (ف 1028).
(59) ينظر أبو حنيفة : النبات (الملتقطات)، ص ص 500-501 (ف 1400)؛ وينظر : البيروني : الصيدنة، ص 311.
(60) «الداذين» كلمة يونانية أصلها «Dados» ومن معانيها «مشعل من خشب صمغي» و «خشب صمغي» و«خشب الصنوبر».

والجانب الثاني نسميه «**الاهتمام بالطب والأطباء**». والاهتمام بالطب عنده ظاهر في عنايته بذكر الأدوية والمداواة. ولا شك أنه كان يعرف معرفة جيدة قيمة النباتات ومستحضراتها ومستخلصاتها في المداواة إذ النبات هو أحد المواليد الثلاثة التي اشتهر استعمالها في الأدوية المفردة في عصره، منذ تُرْجِمَ كتاب «المقالات الخمس» لديوسقريديس وكتاب «الأدوية المفردة» لجالينوس في النصف الأول من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). لكن غايته اللغوية المغلبة في تأليف الكتاب قد جعلت آثار تلك المعرفة خفية فيه. ويمكن أن يستدل على تلك الآثار بشواهد من الكتاب كثيرة. وهي نوعان :

الأول تمثله شواهد متصلة بالمداواة والعلاج. منها قوله عن «الحرمل» : «وقد يتخذ الحب الذي في سنفته للأدوية. وقد تطبخ عروق الحرمل فسيقاها المحموم إذا ماطلته الحمى» (61)؛ وقوله عن «الحماض» : «وهو ضربان : أحدهما حامض عذب، والآخر فيه مرارة (. . .). وبزر الحماض يتداوى به وكذلك بورقه» (62)؛ وقوله عن «الخروع» : «وقد يتخذ من حبه دهن يتداوى به الناس» (63)؛ وقوله عن «السعد» : «أرومة (. . .) تقع في العطر وفي الأدوية» (64)؛ وقوله عن «الورس» : «نافع للكلف طلاء، وللبهق شربا، ولبس الثوب المورس مقو على الباه، عن تجربة» (65).

والنوع الثاني تمثله شواهد متصلة بمصطلحات الأطباء النباتية، أي بالأدوية المفردة النباتية كما عرفت عند المؤلفين فيها. وهذا النوع من الشواهد قد يذكر فيه المصطلح فقط، وقد يذكر فيه المصطلح ومنافع النبات العلاجية. ومن أمثلتها قول المؤلف عن «العبب» : «يطلب منه ما لم يثقب فيدق ويضمد به الأوجاع فينفع. والعبب عند الأطباء الكاكنج» (66)؛ وقوله عن «العنصل» : «ويقع في الدواء ويقال له العنصلان أيضا. وأصوله بيض (. . .) والمتطببون يسمونه الاسقيل» (67)؛ وقوله عن «الغرز» : هو الأسل الذي يتخذ منه

(61) أبو حنيفة : النبات، 103/1 (ف 223).
(62) نفسه، 110/1 (ف 242).
(63) نفسه، 140/1 (ف 311).
(64) نفسه، 37/2 (ف 512).
(65) نفسه 334/2 (ف 1080).
(66) لم يرد الشاهد في الجزء الثاني من كتاب النبات. وهو موجود في كتاب الصيدنة للبيروني، ص 275.
(67) أبو حنيفة : النبات، 150/2 - 157 (ف 701). والإسقيل مصطلح يوناني أصله «Skilla» - ينظر : إبواهيم بن مراد : المصطلح الأعجمي، 84/2 (ف 1883).

الغرابيل، ويسمى الغريز. يقع في الأدوية ويسميه الأطباء قنطوريون» (68)؛ وقوله عن «اللفاح» : «طيب الرائحة، ويوضع مع الرياحين، ويسمى بالفارسية السابيزك، أي التفاح الصغير. وهو يدخل في الأدوية ولا سيما أصله. والمتطببون يسمونه المغد» (69).

ولا شك أن من شواهد النوع الأول ما ينتمي إلى ما يمكن تسميته «الطب الشعبي العربي» أي العادات العلاجية التي توارثتها أجيال البدو والأعراب عن بعضها، وهذا نجده في الشواهد المنسوبة في الكتاب إلى الأعراب (70) وإلى الرواة (71)، ولكن لا نشك أيضا في أن من المنافع العلاجية التي نسبها أبو حنيفة إلى النبات ما أخذه من مطالعاته في كتب الأطباء. وهذا تدل عليه الشواهد التي لم تعز في الكتاب إلى أعرابي أو راوية، والشواهد التي ذكر فيها الأطباء ذكرا صريحا.

والجانب الثالث الدال على أن أبا حنيفة لم يعتمد في جمع مدونة كتابه على المصادر اللغوية الخالصة نسميه «**أثر مقالات ديوسقريديس**». وقد حاول بعض الباحثين مناقشة هذه المسألة من قبل (72) وانتهى إلى ترجيح عدم استفادة أبي حنيفة من كتاب ديوسقريديس. ونحن نرى أن من المبالغة أن ننفي استفادة أبي حنيفة من كتاب «المقالات الخمس» نفيا تاما. ونذهب إلى أن ديوسقريديس كان من مصادر أبي حنيفة. لكننا لا ندري هل كان مصدرا مباشرا أم كان مصدرا غير مباشر. وليس غريبا أن يطلع أبو حنيفة على «المقالات» في ترجمتها العربية التي أنجزت ببغداد في أواخر النصف الأول من القرن الثالث الهجري؛ فقد نقلها إلى العربية اصطفن بن بسيل وأصلحها حنين بن إسحاق في زمن جعفر المتوكل العباسي (232 هـ/ 847م - 247 هـ/ 861م) (73). وقد كان أبو حنيفة معنيا عناية كبيرة بعلوم الأوائل، أي علوم العجم، وخاصة بالهندسة والحساب وعلم الهيئة

(68) أبو حنيفة : النبات، 171/2 (ف 787).

(69) ورد في الجزء الثاني من كتاب النبات (ص 347، ف 1111) ضمن مادة «يبروح»؛ وقد نقله جامعه من كتاب الصيدنة للبيروني، ص 133.

(70) ينظر في الكتاب مثلا : 39/1 (ف 38)؛ 111/1-112 (ف 230).

(71) ينظر فيه أيضا : 60/1 (ف 92)؛ 111/1 (ف 235).

(72) ينظر محمد حميد الله في مقدمته للمنتقطاته، ص ص 18-20؛ وينظر سزكين : تاريخ التراث العربي، 503/5-504، وقد اعتمد رأي زلبربرغ (Silberberg) الألماني، وهذا أيضا ذهب إلى عدم استفادة أبي حنيفة من كتاب ديوسقريديس.

(73) ينظر حول انتقال مقالات ديوسقريديس إلى العربية : إبراهيم بن مراد : دراسات في المعجم العربي، ص ص 227-270 ؛ نفسه : مقدمة تحقيق «تفسير كتاب دياسقوريدوس» لابن البيطار، ص ص 42-55.

والطب، وله فيها مشاركة في التأليف (74). ولا نظن أنه قد عني بتلك العلوم وألف فيها دون أن يطلع على مصادرها الأعجمية التي كانت معروفة في عصره. ولئن كان كتابه في النبات مندرجا في التأليف اللغوي في صفات الأشياء، فإن الجوانب العلمية الخالصة فيه دالة على أنه كتاب علم أيضا، والمشهور من كتب علم النبات الأعجمية في عصره هو كتاب «المقالات الخمس» لديوسقريديس، وقد نُظِرَ فيه إلى النباتات باعتبارها أدوية مفردة، أي باعتبار صلتها بالمداواة والعلاج. لكن تحليات النبات وتسمياته - اليونانية ثم العربية والفارسية في ترجمة الكتاب - قد جعلت من «المقالات» معجما مختصا في النباتات الطبية؛ وذلك وحده كاف في نظرنا لحث أبي حنيفة على النظر في ترجمة هذا الكتاب والاستفادة منها.

على أننا لم نعثر في الحقيقة إلا على ثلاثة شواهد في كتاب النبات لها صلة وثيقة بالمقالات الخمس. الأول والثاني متصلان بالتسمية النباتية، أي بالاصطلاح، والثالث متصل بالمادة العلمية.

والشاهد الأول هو «الخروع». فقد قال عنه : «وذكر بعض العلماء أنه يقال له السمسم الهندي» (75)، والسمسم الهندي ترجمة محرفة لما ورد في نص المقالات، فإن فيها في بداية القول في «الخروع» : «ومن الناس من يسميه سيصامن أغريون» (76)، و«سيصامن أغريون» هو السمسم البري، والتسمية التي ذكرها ديوسقريديس تطلق على الخروع في بلاد اليونان، وليس أبو حنيفة بمضطر إلى إقحامها في معجمه.

والشاهد الثاني هو «العنصل». فقد قال عنه أبو حنيفة : «هو بصل البر. له ورق مثل الكراث (. . .). ويسميه العامة بصل الفأر. ويعظم حتى يكون مثل الجُمْع. ويقع في الدواء. ويقال له العنصلان (. . .). والمتطببون يسمونه الاسقيل» (77). و«الاسقيل» أو «الاشقيل» بالشين هو المصطلح الذي «عرب» به اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق مصطلح «سقلا» (Skilla) اليوناني، الوارد في متن المقالات (78)، وأما «بصل الفأر» فقد

(74) ينظر حول العلوم التي عني بها أبو حنيفة ومؤلفاته فيها : ابن النديم : الفهرست، ص 80 ؛ سزكين : تاريخ التراث العربي، 8/302-305.

(75) أبو حنيفة : النبات، 1/140 (ف 311).

(76) ديوسقريديس : المقالات، ص 459 (ف 4-113).

(77) أبو حنيفة : النبات، 2/156-157 (ف 761).

(78) ديوسقريديس : المقالات، ص 224 (ف 2-170).

ورد في عبارة تصدرت الفقرة هي : «ومن الناس من يسميه بصل الفأر»، وليست هي من نص مؤلف المقالات إذ لا وجود لها في نصها اليوناني (79)، بل هي من إضافة المترجمين. وإذن فإن «بصل البر» مصطلح عربي فصيح. وأما «إشقيل» و«بصل الفأر» فأولهما يوناني مقترض وثانيهما عربي عامي، ولم يأخذهما أبو حنيفة عن الأعراب أو عن الرواة بل من ترجمة «المقالات الخمس» العربية.

وأما الشاهد الثالث ففيه نقل من كلام ديوسقريديس عن «اللاذن». فقد قال أبو حنيفة : «اللاذن واللاذنة ضرب من العلوك. وقال هو دواء بالفارسية. وقيل : هو ندى يسقط في الليل على الغنم (80) في بعض جزائر البحر» (81). واللاذن - بالذال والدال أيضا - صمغ يستخرج من أحد أنواع «القستوس». ونص قول ديوسقريديس فيه هو : «وقد يكون صنف آخر من القستوس ويسميه بعض الناس ليذون، وهو شجيرة شبيهة بالقستوس غير أن ورق هذه أطول وأشد سودا ويحدث له شيء من رطوبة يلزق (82) بيد اللامس لها في الربيع (. . .). ومن هذا الصنف من القستوس يكون الدواء الذي يقال له اللاذن. فإن المعز ترعى من ورقه ويلزق (82) بها من رطوبته هذه لأنه شبيه بالدبق، ويتبين ذلك في أفخاذها وفي لحا التيوس منها» (83). ويلاحظ أن «الرطوبة» الواردة في نص ديوسقريديس قد أصبحت «ندى» في نص أبي حنيفة، وأن «المعز» و«التيوس» في نص الأول قد أصبحت «الغنم» في نص الثاني. أما «جزائر البحر» فلا شك أنها من إضافة أبي حنيفة باعتبار أن نص ديوسقريديس يوناني وأن ما يتحدث عنه واقع في بلاد اليونان، وهي من جزر البحر.

والشواهد الثلاثة التي ذكرنا كافية في نظرنا لتدل على أثر ترجمة «المقالات الخمس» العربية في كتاب النبات لأبي حنيفة. ثم هي دالة - مع الشواهد الأخرى التي ذكرنا قبلها - على أن مصادر أبي حنيفة لم تكن مصادر لغوية عامة فقط بل كانت مصادر علمية أيضا. وذلك يعني أن غايته من تأليف كتابه لم تكن لغوية خالصة، بل كانت غاية علمية أيضا،

(79) ينظر : P.A. Dioscuridis : De Materia Medica. Libri Quinque.Ed. Max Wellmann, Berolini, 1907-1914 (3 vols., I/237. N° II, 171).

(80) في الأصل «العنم» بالعين المهملة، وهو تحريف.

(81) أبو حنيفة : النبات (الملتقطات)، ص 326 (ف 1301). والنقل فيه عن مخصص ابن سيده، ويضاف إليه لسان العرب، 3/ 301 (لذن)، والشرح فيه غير معزو، و«العنم» فيه هي «الغنم» بالغين.

(82) في الأصل «يلذق» بالذال، وهو تحريف.

(83) ديوسقريديس : المقالات، ص 91 (ف 1-104).

وأن معجمه - لذلك - لم يكن لغويا عاما محضا بل إن ميل مؤلفه إلى المعجميّة المختصة كان كبيرا أيضا.

2 - 2. المستويات اللغوية :

تصنف المستويات اللغوية في المعجم عامة إما بحسب خاصيتي التعميم والتخصيص في المداخل المجمعة، وإما بحسب درجة المداخل من الفصاحة. فإذا صنفنا المستويات بحسب التعميم والتخصيص كانت اثنين : تنتمي إلى الأول ألفاظ اللغة العامة التي تدون في المعاجم اللغوية العامة، وتنتمي إلى الثاني الوحدات المعجمية المخصصة أي المصطلحات التي تدون في المعاجم المختصة. وإذا صنفناها بحسب درجة المداخل من الفصاحة كانت أربعة قد سبق ذكرها هي (1) الفصيح؛ (2) المولد؛ (3) العامي؛ (4) الأعجمي المقترض. وهذه المستويات الأربعة توجد في المعجمين العام والمختص، لكن الفصيح والأعجمي في المعجم العام أغلب، والمولد والأعجمي والعامي في المعجم المختص أغلب.

والتصنيف بحسب التعميم والتخصيص مفض عامة إلى تمايز ظاهر بين المعجم العام والمعجم المختص. فإن ألفاظ اللغة العامة تنتمي إلى كل أصناف المقولات المعجمية : أي الأسماء والأفعال والصفات والظروف والأدوات. وأما المصطلحات فإن الغالب فيها الأسماء إذ الأسماء أقدر على تعيين الموجودات وحمل المفاهيم، وتتلو الأسماء الصفات إذا أقيمت مقام الأسماء، وقد تستعمل الأدوات في الاصطلاح أيضا إذا عوملت معاملة الأسماء كما فعل القدماء في «الليس» و«الكم» و«الكيف». أما الأفعال - لدلالتها على الأحداث والحالات المتغيرة - فلا يمكن أن تتخذ للاصطلاح، إلا نادرا، إذا استعملت في التسمية خاصة.

فإذا نظرنا في «كتاب النبات» معتبرين في مداخله خاصيتي التعميم والتخصيص، أمكن لنا توزيع مداخله على ثلاثة أصناف مقولية : (1) صنف الأسماء؛ (2) صنف الصفات؛ (3) صنف الأفعال.

والأسماء في الكتاب ثلاثة أنواع، هي :

(أ) أسماء تحملها موجودات حسية معينة، هي أعيان النبات وأشخاصه، ومثالها «الأراك» (84) و«الإسحل» (85) و«الأثأب» (86) و«الأثل» (87)... الخ.

(84) أبو حنيفة : النبات، 2/1 (ف 1).
(85) نفسه، 11/1 (ف 2).
(86) نفسه، 12/1 (ف 3).
(87) نفسه، 13/1 (ف 4).

(ب) أسماء لا تُعَيِّن موجودا مخصوصا بل تشترك فيها موجودات كثيرة، فهي أسماء أجناس متضمّنة. ومثالها «البقل» وهو «كل عشبة تنبت في بزر ولم تنبت في أرومة باقية» (88)، و«البزر» وهو «حب جميع النبات» (89)، و«الحصد» وهو «ما جف من النبات فأحصد» (90). . الخ.

(ج) أسماء لا تُعَيِّن أشخاص النبات ولا تدل على جزء من أجزائه أو خاصية من خاصياته أو حالة من حالاته، بل هي أسماء عامة تطلق على أشياء أو ظواهر ذات صلة بالنبات، في استعماله خاصة. ومثالها «البرزين» وهو «المشربة تتخذ من القيقاءة، وهي قشر الطلعة» (91)، و«الجذى» - جمع «جذوة» - وهي «أصل العود الغليظ تبقى في طرفه النار» (92)، و«الخمر» وهو «كل ما واراك فخمرك من شجر أو غيره (. . .)، ومنه قيل لما خمر العقل من الأشربة وغمره خمر» (93).

والصفات في الكتاب ثلاثة أنواع أيضا مثل الأسماء :

(أ) صفات تحملها موجودات حسية معينة هي نباتات بعينها. ومثالها «الإقماعي» وهو «نوع من العنب» (94)، و«الخشيناء» وهي «بقلة تفترش على الأرض» (95)، و«الدهماء» وهي «عشبة خضراء عريضة الورق» (96)، و«الذفراء» وهي «عشبة خبيثة الرائحة ترتفع مقدار الشبر» (97).

(ب) صفات لا يختص بها نبات بعينه بل تشترك فيها أنواع أو أجناس أو فصائل من النبات لأنها تظهر خاصية مشتركة فيها أو حالة من الحالات التي تكون عليها. ومثالها «المجنون» وهو «من الشجر كله والعشب ما طال طولا شديدا» (98)، و«الحشي» وهو «اليابس من النبات كله» (99)، و«الذاوي» وهو «من النبات ما أخذ في الجفوف ولما

(88) نفسه 1/ 63) (ف 105).
(89) نفسه، 1/ 66) (ف 108).
(90) نفسه، 1/ 114 (ف 240).
(91) نفسه، 1/ 63) (ف 105).
(92) نفسه، 1/ 91 (ف 177).
(93) نفسه، 1/ 155 (ف 333).
(94) نفسه، 1/ 45 (ف 68).
(95) نفسه، 1/ 163 (ف 353).
(96) نفسه، 1/ 174 (ف 390).
(97) نفسه، 1/ 179 (ف 409).
(98) نفسه، 1/ 99 (ف 214).
(99) نفسه، 1/ 140 (ف 294).

يجف» (100)

(ج) صفات عامة جدا ذات صلة ضعيفة بالنبات ذاته بل هي مشتركة بين النبات وغيره من الأشياء. ومثالها «الثليب» وهو «كلأ عامين، أسود» (101)، و«الخضر» وهو «كل خضراء» - ومنه النبات - (102)، و«المدخول»، وهي صفة للطعام أو التمر إذا فسدا : «إذا فسد الطعام أو التمر قيل دخل، فهو مدخول» (103).

وأما الأفعال فلم نجد منها في جزئي المعجم إلا فعلا واحدا هو «أدْبَى». فقد نقل أبو حنيفة عن أبي زياد أنه «يقال أدبى العرفج إذا خرج فيه أمثال الدبا في عيدانه» (104). فهو إذن فعل يتيم. ولا شك أن مبرر إيراده هو اختصاص نبات يعينه به هو «العرفج».

وإذن فإن الأسماء والصفات هي المكونة لمادة كتاب النبات. وقد رأينا أن الأسماء والصفات ثلاثة أنواع تتدرج جميعها من التخصيص إلى التعميم. فإن ما انتمى إلى النوع (أ) منها هي مصطلحات علمية حقيقية لأنها تعين ماهيات نباتية حقيقية، وما انتمى منها إلى النوع (ب) أقل تخصيصا من النوع الأول لكنه منتم إلى علم النبات لأنه متعلق هو أيضا بموجودات نباتية وإن لم تكن مخصصة. وأما النوع (ج) فلا تخصيص فيه ولا علاقة له بالنبات المحض، ولذلك فإن الوحدات المعجمية المنتمية إليه تعد ألفاظا لغوية عامة. على أن وحدات هذا النوع المعجمية قليلة العدد في الكتاب. فإن النوعين (أ) و(ب) هما المكونان لجل مادة المعجم. وهذا يدعم ما ذهبنا إليه من قبل عن غاية أبي حنيفة من تأليف كتابه. فإنها لم تكن غاية لغوية خالصة كما قد تدل عليها مصادره اللغوية العامة، بل كانت علمية أيضا.

وما ذهبنا إليه يدعمه النظر في تصنيف المستويات اللغوية في كتاب النبات بحسب درجة الوحدات المعجمية من الفصاحة. وقد رأينا من قبل أنّ المستويات اللغوية في المعاجم اللغوية العامة والمختصة أربعة هي (1) الفصيح، (2) المولد،(3) العامي، (4) الأعجمي المقترض ؛ وأن المغلب منها في المعجم العام العربي القديم اثنان هما الفصيح ثم الأعجمي الأدبي الذي استعمل في النصوص الفصيحة؛ وأن المغلب منها في المعجم المختص

(100) نفسه، 1/ 183 (ف 416).
(101) نفسه، 1/ 84 (ف 155). وهو كلأ قد اختزن مدة عامين حتى اسود.
(102) نفسه، 1/ 150 (ف 320).
(103) نفسه، 1/ 178 (ف 403).
(104) نفسه، 1/ 178 (ف 404).

العربي القديم - وقد درسنا معاجم الطب والصيدلة خاصة[105] - ثلاثة هي المولد والأعجمي والعامي. على أن الفصيح فيها قد بقي ذا أهمية لكن هذه الأهمية أقل بكثير مما هي عليه في المعاجم العامة. فإذا طبقنا هذا التصنيف على كتاب النبات وجدناه ينتمي إلى المعاجم اللغوية العامة. فإن المستويين المغلبين فيه هما الفصيح ثم الأعجمي المقترض. والفصيح فيه تمثله الوحدات المعجمية العربية التي اعتمد أبو حنيفة في جمعها على المصادر اللغوية العامة التي ذكرناها من قبل، وخاصة على الأعراب والرواة الذين نقلوا عنهم. وقد أحصينا عدد المداخل الفصيحة في حروف الجزء الأول من المعجم - وهي أحد عشر من الألف إلى الزاي، وعدد المداخل الجملي فيها 482 مدخل - فوجدنا خمسة وعشرين وأربعمائة (425) مدخل، أي بنسبة 88.18%. وهذه الوحدات كما ذكرنا من قبل هي إما وحدات معجمية مخصصة لأنها تُعيِّن نباتات بعينها، وإما وحدات معجمية لم تخلص من التعميم لأنها محيلة إلى بعض ما يتعلق بالنبات من الصفات أو الخصائص، وإما وحدات معجمية عامة لأنها ضعيفة التعلق بالنبات المحض.

ويتلو الفصيح في المنزلة الأعجمي. وقد أحصينا الأعجمي في مداخل الجزء الأول أيضا - وقد اقتصرنا عمى المقترضات من اللغتين الفارسية واليونانية لصدق عجمتها، وأهملنا المقترضات من اللغات السامية لاشتراك العربية معها في الأصل عادة، وقد نسبنا هذه المقترضات إلى المستوى الأول، أي الفصيح[106] - فوجدنا ثلاثة وخمسين (53) مدخلا مقترضا، أي بنسبة 11%، منها أربعة أربعون (44) من اللغة الفارسية، ونسبتها 83%، وتسعة مداخل من اليونانية، بنسبة 17%.

والمقترضات الفارسية - مرتبة ألفبائيا - هي التالية (والرقم الأول بعد المفردة في القائمة التالية والقائمة التي تليها يحيل إلى الجزء الأول من كتاب النبات، والعدد السابق للخط المائل هو رقم الصفحة، والعدد التالي له هو رقم الفقرة؛ وأما الرقم الثاني الموضوع بين معقفين فيحيل إلى فقرات كتابنا «المصطلح الأعجمي»، فإن جل مقترضات أبي حنيفة مذكور فيه. فإذا كانت المفردة مما لم نذكره، أحلنا في التعاليق إلى مراجع أخرى:

(1) اترج، ص 40، ف 40 [59] ؛ (2) أشنان، ص 51، ف51 [189] ؛

(105) ينظر : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 39-67، وص ص 84-103.

(106) تنظر مقدمة المحقق (برنهارد لوين)، ص 21.

(3) أقحوان، ص 29، ف 14 [234] ؛ (4) ألنجوج، ص 39، ف 30 [2013] ؛ (5) أنب، ص 38، ف 30 (106) ؛ (6)أنبج، ص 45، ف 69 [306] ؛ (7) باذنجان، ص 66، ف 115 [405] ؛ (8) بارنج، ص 51، ف 79 [415] ؛ (9) برني، ص 63، ف 100 (107) ؛ (10) بسباس، ص 59، ف 90 [475] ؛ (11) بشام، ص 46، ف 72 [486] ؛ (12) بقم، ص 52، ف 82 [504] ؛ (13) بلسكاء، ص 62، ف 97 [518] ؛ (14) بنفسج، ص 62، ف 94 [558] ؛ (15) بهرامج، ص 60، ف 91 [564] ؛ (16) بهرم، ص 54، ف 86 [563] ؛ (17) تامول، ص 72، ف 131 [636]؛ (18) ترنج، ص 69، ف 124 [59] ؛ (19) جادي، ص 97، ف 204 [701]؛ (20)جرجر، ص 89، ف 170 (108) ؛ (21) ؛ جزر، ص 94، ف 186 [715] ؛ (22) جساد، ص 97، ف 203 [719] ؛ (23)، جل، ص 92، ف 179 [728] ؛ (24) جلبسان، ص 97، ف 207 [731] ؛ (25) جلوز، ص 99، ف 216 [740] ؛ (26) جوز، ص 86، ف 165 [755] ؛ (27) جيسوان، ص 96، ف 198 (109) ؛ (28) حمحم، ص 125، ف 257 [843] ؛ (29) خربز، ص 166، ف 371 [820] ؛ (30) خرفي، ص 156، ف 339 [825] ؛ (31) خرنباش، ص 162، ف 352 [829] ؛ (32) خشسبرم، ص 166، ف 372 (110) ؛ (33) ؛ خلنج، ص 165، ف 366 [840] ؛ (34) خمخم، ص 158، ف 342 [843] ؛ (35) خيري، ص 159، ف 346 [853] ؛ (36) خيزران، ص 145، ف 310 [855] ؛ (37) خيسفوج، ص 165، ف 365 [856] ؛ (38) دباء، ص 172، ف 384 [875] ؛ (39) دودم، ص 171، ف 382 [905] ؛ (40) رانج، ص 199، ف 454 [939] ؛ (41) ربزق، ص 199، ف 453 [945] ؛ (42) رند، ص 185، ف 422 [953] ؛ (43) زرجون، ص 203، ف 467 [979] ؛ (44) زعبر، ص 201، ف 462 [993].

وأما المقترضات اليونانية في الكتاب فهي التالية : (1) أرز، ص 45، ف 70

(107) ينظر : ادي شير : الألفاظ الفارسية المعربة، ص 21.

(108) نبه أبو حنيفة نفسه إلى عجمتها، فقال : «الجرجر الباقلّى، وأصله فارسي». وتنظر مقدمة المحقق، ص 26.

(109) تنظر مقدمة المحقق، ص 27.

(110) نفسه، ص 32.

[106] ؛ (2) ألوه، ص 39، ف 40 (110) ؛ (3) بر، ص 64، ف 100 [434] ؛ (4) ترمس، ص 72، ف 130 [649]؛ (5) تنوب، ص 128، ف 128 (112) ؛ (6) دراقن، ص 174، ف 389 [877] ؛ (7) دفلى، ص 109، ف377 [893]؛ (8) دقل، ص172، ف 385 (113)؛ (9) رنز، ص 197، ف 443 [106].

ويلاحظ إذن من عدد المقترضات الفارسية واليونانية في مداخل الجزء الأول أن منزلة الأعجمي المقترض في الكتاب ضعيفة، رغم أن العصر الذي ألف فيه كتاب النبات كان عصر التأثير العميق لكتاب «المقالات الخمس» لديوسقريديس و «الأدوية المفردة» لجالينوس، وقد كان لذلك التأثير أثر ظاهر في مؤلفات الأطباء الذين عاصروا أبا حنيفة وعنوا بالأدوية المفردة النباتية، نذكر منهم مثلا أبا الحسن علي بن ربن الطبري (ت . حوالي 250هـ/864م) مؤلف «فردوس الحكمة في الطب» وأبا زيد حنين بن إسحاق (ت. 260 هـ/ 873م) مؤلف «العشر مقالات في العين»، وأبا الحسن ثابت بن قرة (ت. 288 هـ/901م) مؤلف «الذخيرة في علم الطب». ومن أسماء النبات المشهورة التي اشتركوا في ذكرها وليس لها ذكر في كتاب أبي حنيفة الخمسة التالية، وكلها من اليونانية : (1) أسارون ؛ (2) افتيمون ؛ (3) أفربيون ؛ (4) أفيون؛ (5) أقاقيا (114). ولا شك أن إهمال أبي حنيفة لمثل هذه الأسماء النباتية المشهورة في عصره بين الأطباء راجع إلى غلبة المنزع اللغوي عليه وتغليبه في تأليفه لثقافة الأعراب والرواة في النبات على ثقافة العلماء الذين كانوا يأخذون عن المصادر الأعجمية.

وذلك المنزع اللغوي هو الذي ترجع إليه غلبة منزلة المقترضات الفارسية على منزلة المقترضات اليونانية. فإن اليونانية كانت في نظر العلماء المعاصرين لأبي حنيفة تعد اللغة الأعجمية بحق، وكانت بالنسبة إليهم اللغة المرجعية لأن أهم مصادرهم في الأدوية المفردة النباتية مصادر يونانية. أما أبو حنيفة فإن اللغة المرجعية بالنسبة إليه كانت الفارسية. ويوجد

(111) ابن ميمون القرطبي : شرح أسماء العقار، ص 34 (ف 318)، وتعاليق المترجم (مايرهوف)، ف 318.

(112) نبه أبو حنيفة نفسه إلى عجميتها بقوله : «منابته جبال دروب الروم، وهو اسم أعجمي»، والمفردة من اليونانية «Pituinê».

(113) ينظر : إبراهيم بن مراد : الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة، ص 199-200 (ف 211).

(114) ينظر حولها فردوس الحكمة للطبري، ص 40، 400، 407 و414 أما العشر مقالات لحنين فينظر فيه فهرس مصطلحات الأدوية المفردة، (ص ص 209-227)، ص 209؛ وينظر في الذخيرة لثابت بن قرة فهرسه العام (ص ص 1-43)، ص 1-3. والأسماء الخمسة مذكورة في كتابنا المصطلح الأعجمي، ف 134، 201، 1362، 228 و282.

في الكتاب بعض المظاهر الدالة على أنه كان ينزلها في كتابه تنزيل العلماء اللغة اليونانية في كتبهم، ونخص بالذكر من تلك المظاهر ثلاثة :

(1) التنبيه إلى عجمه المقترضات من الفارسية. فإنه كثيرا ما يشير إلى نسبة الأعجمي الفارسي إلى لغته. ومن أمثلة ذلك قوله عن «الباذنجان» : «هو اسم فارسي» (115)؛ وعن «البرني» : «وأصله فارسي» (116)؛ وعن «البهرامج» : «البهرامج فارسي» (117)؛ وعن «الخرفي» : «الخرفي معرب، وأصله فارسي» (118).

(2) الشرح بالفارسية. فإنه قد يشرح الأسماء العربية أو الأعجمية أحيانا بأسماء فارسية. ومن أمثلة ذلك قوله عن «الحبق» : «وهو الفوذنج بالفارسية» (119) ؛ وعن «الخرفي» : «واسمها بالفارسية الخلر» (120)؛ وعن «الدخن» : «الدخن الجاورس بالفارسية» (121)؛ وعن «الدلب» : «الدلب الصنار، فارسي معرب، وقد جرى في كلام العرب» (122).

(3) الإحالة إلى اللغة الفارسية. فإن ماهية المسمى عنده قد تحدد بتحديد تسميته باللغة الفارسية، فتكون الفارسية مرجعا في الاستعمال. ومن أمثلة ذلك قوله عن «أصابع القينات» : «هي الريحانة التي تسمى بالفارسية الفرنجمُشْك» (123) ؛ وعن «الجلبان» - وقد عده عربيا - «الجلبان من القطاني (. . .) وهو الذي يسمى بالفارسية الخرفي، وهو الخلر أيضا» (124)؛وعن «الجيش» : «أرانيه بعض الأعراب فإذا هو النبت الذي يقال له بالفارسية شلميز» (126)؛ وعن «الحرشف» : «وأحسبه الذي يسمى بالفارسية الكنكر» (126)؛ وعن «الحزاء» : «والحزاء فيما رأيت الأعراب يشيرون إليه النبتة التي تسمى بالفارسية الدوراو» (127).

(115) أبو حنيفة : النبات، 1/ 60 (ف 115).
(116) نفسه، 1/ 63 (ف 100).
(117) نفسه، 1/ 60 (ف 91).
(118) نفسه، 1/ 150 (ف 335).
(119) نفسه، 1/ 119 (ف 247).
(120) نفسه، 1/ 150 (ف 339).
(121) نفسه، 1/ 178 (ف 405).
(122) نفسه، 1/ 171 (ف 383)، والصنار هو الفارسي وليس الدلب.
(123) نفسه، 1/ 41 (ف 47).
(124) نفسه، 1/ 97 (ف 207).
(125) نفسه، 1/ 98 (ف 208).
(126) نفسه، 1/ 112 (ف 247).
(127) نفسه، 1/ 111 (ف 245).

ويلاحظ إذن مما تقدم أن الأعجمي - حسب الموقف الفصاحي الخالص - لا يرقى إلى منزلة العربي المحض. لكن هذا العربي غير قادر وحده على سد الخانات المعجمية الفارغة في اللغة، فكان الافتراض لذلك لازما، ثم إن من ذلك العربي - على فصاحته- ماهو مجهول، صعب التحديد، إما بالنسبة إلى المؤلف نفسه وإما بالنسبة إلى القارئ وإما بالنسبة إليهما معا. لذلك وجب تحديده بما هو أعرف منه، وليس هذا الأعراف هو اليوناني الذي نجده عند المؤلفين في الأدوية المفردة، بل هو الفارسي الذي كان شائعا بين الرواة من اللغويين، وخاصة الموالي منهم.

فإذا بحثنا بعد هذا في المستويين الباقيين، أي المولد والعامي، وجدنا منزلتيهما ضعيفتين جدا. فإن عددهما معا أربع مفردات : اثنتان مولدتان، واثنتان عاميتان، ونسبتهما معا 0,82%. والمفردتان اللتان تبينا أنهما مولدتان هما (1) حمص (128)؛ و(2) حوك (129)؛ والمفردتان اللتان تبينا أنهما عاميتان هما (1) بلسن (130) - وهي «لغة لأهل الشام» (131) - و(2) حباقا، وهي «لغة حيرية» (132) أي بلغة أهل الحيرة.

وإذن فإن ما ذكرناه عن الأعجمي - من حيث تقصيره عن بلوغ درجة العربي الفصيح في الأهمية- يقال عن المولد والعامي أيضا. لكن هذين المستويين كما لاحظنا لا يرقيان إلى مستوى الأعجمي أيضا. فمنزلة الأعجمي والمولد والعامي في كتاب أبي حنيفة مخالفة لمنزلتها في المعاجم العلمية المختصة -وخاصة معاجم الأدوية المفردة- التي بدأت تظهر في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري أي عصر أبي حنيفة. وإذن فإن تصنيف المستويات اللغوية بحسب درجتها من الفصاحة في كتاب النبات يظهر انتسابه إلى المعاجم اللغوية العامة. لكن للأعجمي فيه مظاهر تقربه في الحقيقة من المعاجم المختصة. ومن أهم تلك المظاهر تفسير العربي بالأعجمي، واعتبار الأعجمي مرجعا في تحديد ماهية المسمى باللغة العربية. وهذا الموقف من الأعجمي كان غالبا في المعاجم العربية المختصة. فإذا أضفنا هذا الموقف من الأعجمي في كتاب النبات إلى غلبة التخصيص التي تبيناها في تصنيف المستويات اللغوية بحسب التعميم والتخصيص في الوحدات المعجمية، أمكن لنا

(128) نفسه، 1/ 125 (ف 253). وقد أشار ابن دريد في الجمهرة (1/ 543) إلى أنها مولدة.
(129) أبو حنيفة : النبات، 1/ 139 (ف 292). وقد أشار ابن دريد في الجمهرة (1/ 565) إلى أنها من المولد.
(130) أبو حنيفة : النبات، 1/ 66 (ف 113).
(131) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 340.
(132) أبو حنيفة : النبات، 1/ 119 (ف 248)؛ وينظر فيه أيضا : 1/ 178 (ف 408).

الإقرار بما بين كتاب النبات والمعجمية المختصة من صلات وثيقة.

3 - ركنا «الوضع» في كتاب النبات :

3 - 1 - ركن الترتيب :

ذكرنا من قبل أن الغالب من أصناف الترتيب في المعاجم العامة والمعاجم المختصة صنفان هما (1) الترتيب على حروف المعجم، و(2) الترتيب بحسب المواضيع، وأن الغالب من أنواع الترتيب على حروف المعجم في المعاجم المختصة هو ترتيب المداخل بحسب أوائلها باعتبار كامل حروفها المكونة لها، فإذا طبقنا هذا التصنيف على كتاب النبات -بأجزائه الستة- وجدنا أبا حنيفة يتبع الصنفين من الترتيب : الترتيب بحسب المواضيع -أو الحقول الدلالية- في الأجزاء الأربعة الأولى، والترتيب على حروف المعجم في الجزئين الخامس والسادس، أي في معجم أسماء النبات.

فقد قسم الأجزاء الأربعة الأولى إلى أبواب (133) يمكن توزيعها على أربعة حقول كبرى هي (1) أصناف النبات (مثل الشجر والعشب والنخل والكرم والكمأة والقطاني والزرع والنبات الطيب الريح . . . الخ) ،(2) منابته، أي مواضع إنباته (مثل الجبل، والسهل، والرمل، والماء) ؛ (3) وظائفه في الاستعمال (مثل الرعي والكلإ والدباغ والسواك والخضاب والايقاد وصنع القسي والحبال والخمر والنبيذ. . . الخ)؛ (4) أجزاء النبات وفروعه (مثل العروق، والأوراق، والقشر، واللحاء والعلوك، والصموغ. . . الخ). والتصنيف الذي ارتآه أبو حنيفة ليس بعيدا عن التصنيف الذي ارتآه ديوسقريديس لكتابه «المقالات الخمس». فإن المقالة الأولى منه في الأفاويه والأدهان والطيب والصموغ والثمار والشجر الكبار؛ والثانية في الحيوان والحبوب والبقول والأدوية الحريفة من النبات؛ والثالثة في أصول النبات وأصناف العشب والعصارات والبزور ؛ والرابعة في الحشائش والأصول النباتية البسيطة ؛ والخامسة في أصناف الشراب والأدوية المعدنية (134). على أن أبا حنيفة لم يحكم تصنيفه فكانت الأبواب متداخلة غير متتابعة تتابعا محكم التبويب بحسب المجالات أو الحقول على ما رأينا في «مقالات» ديوسقريديس. فقد فضل العالم

(133) حاول حميد الله تبويبها في مقدمة «ملتقطاته»، ص ص 20-30. وقد جمع في ملتقطاته هذه مادة مهمة جدا من الأجزاء الضائعة، اعتمادا على نقول المتأخرين عنها.

(134) تنظر المقالات : ص 127، 237، 300 و376 . وينظر كتابنا : المعجم العلمي العربي المختص، ص 132.

اليوناني «الترتيب بحسب المواضيع» على «الترتيب بحسب حروف الهجاء» لأنه رأى في الترتيب على الحروف مدعاة إلى التفريق «بين المتفقة في الأجناس والأفعال» من الأدوية (135). فقد أراد رذن أن يجمع في كل مقالة الأدوية المتفقة في الأجناس والأفعال. أما أبو حنيفة فلم نجد له غاية أو مقصدا من المقاصد. وقد يكون عبر عن مقاصده في مقدمة الجزء الأول الضائع من كتابه. ومهما يكن من أمر اضطرابه وإخلاله فإنه كان أدق قولا وأوسع معرفة وأشمل وصفا من علماء اللغة السابقين له في الاهتمام بالنبات مثل الأصمعي وأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. فقد فاق إذن -في تصنيف المادة النباتية بحسب المواضيع- علماء اللغة الذين عنوا بالنبات. لكنه لم يبلغ مبلغ ديوسقريديس في إحكام التبويب وتوزيع النبات على الأبواب بحسب اتفاقها في الأجناس أو في الوظائف أو في الأجزاء والفروع.

وأما الجزآن الخامس والسادس فقد جمع فيهما أبو حنيفة أسماء النبات ورتبها على حروف المعجم. وقد اختار الترتيب بحسب أوائل المداخل التي عدها كلها أسماء. وقد نبه إلى اختياره هذا وعلله في مقدمة الجزء الخامس بقوله : «نرى أن نجعل تصنيف ما نذكر منها على أوائل حروف أسمائها وإن اختلط جلّ الشجر فيه بِدِقّه واختلط أيضا الشجر بالأعشاب ها وغير ذلك من أصنافها التي قد جنسناها فيما سلف، وصنفناها لأن وصفنا إياها نبتا نبتا سيلحق كل واحد منها بجنسه عند من فهم عنا ما قدمنا وما أخرنا. ونجعل تصنيف ذلك على توالي حروف المعجم كما تواليها العامة إن شاء الله. وتصنيفها على حروف أوائلها أحب إلي من تصنيفها على حروف أواخرها. وإنما آثرنا هذا التصنيف لأنه أقرب إلى وجدان المطلوب وأهون مؤونة على الطالب من كل تصنيف سواه فيما نرى» (136).

ولا شك أن هذا الضرب من الترتيب أوفق لرغبة الجمهور لما فيه من تسهيل، وأدق من حيث المنهج في تصنيف المادة المصطلحية في المعجم المختص نظرا إلى انتماء جُلّ تلك المادة إلى مقولة الاسم، ومن الأسماء ما هو جامد وما هو مشتق. ثم إن تطبيق هذا الضرب من الترتيب أيسر إذ يكفي المعجمي فيه أن يراعي تتابع الحروف في المداخل: أوائلها وثوانيها وثوالثها وما يليها.

(135) ديوسقريديس : المقالات، ص 8 و9.
(136) أبو حنيفة : النبات (تمهيد المحقق، 1/ن).

لكن أبا حنيفة فيما يبدو قد أخذ بالمبدإ ولم يتقيد بالمنهج. فخالط عمله لذلك بعض مظاهر الاضطراب. وأهم تلك المظاهر :

(1) اعتبار الحرف الأول دون غيره مما يليه من حروف المدخل في الترتيب. ولذلك سمى كل باب من أبواب المعجم «باب ما أول حروفه...» مثل «باب ما أول حروفه الألف» (137) و «باب ما أول حروفه الباء» (138)، أو مثل «ومما أول حروفه التاء» (139) أو «ومما أول حروفه الثاء (140). وتمثل لهذا المظهر من الاضطراب بترتيب المداخل العشرة الأولى من باب الألف، وهي : أراك - إسحل - أثأبَ - أثل - أرز - أشكل - آء - ألاء - أرطى - آس (141). ولا شك أن دقة المنهج تقتضي أن يكون ترتيب المداخل العشرة كما يلي : 1 - آء؛ 2- آس؛ 3-أثأب؛ 4-أثل؛ 5-أراك؛ 6-أرز؛ 7-أرطى؛ 8-إسحل؛ 9-أشكل؛ 10-ألاء.

على أن هذا المنهج المضطرب كان متأثرا بجمع المادة أحيانا. فإن أبا حنيفة قد يأخذ من مخبر واحد علما بأكثر من نبات واحد، وعوض أن يوزع أسماء تلك النباتات -إذا كانت مبدوءة بحرف واحد- على مواضعها في الباب بحسب ما يقتضيه تتالي حروفها فإنه يوردها متتابعة. من ذلك أنه نسب في باب الخاء إلى أعرابي واحد الخبر عن ثلاثة نباتات أوردها متتابعة. هي (1) خلص، وقد قدمه بقوله : «أخبرني أعرابي أن الخلص...» (142)؛ خرنباش، وقد قدمه بعبارة : «وأخبرني...» (143)؛ (3) خشيناء، وقد قدمه بـ «وأخبرني» (144) أيضا. وقد نسب في الباب نفسه الخبر عن خمسة نباتات إلى راوٍ واحد، هي (1) خراط ؛ (2) خفج؛ (3) خضف؛ (4) خسف؛ (5) خريع (145). ويلاحظ أنه قد أورد ما نسبه إلى الأعرابي ثم إلى الراوي من النبات دون تقيد بدقة ترتيب أسمائها سواء فيما بينها أو في علاقتها بمداخل الباب كله.

(2) الخلط بين نظام الجذر ونظام البنية التامة في الترتيب. فإن اتباع الحرف الأول

(137) نفسه، 1/ 2.
(138) نفسه، 1/ 40.
(139) نفسه، 1/ 66.
(140) نفسه، 1/ 75.
(141) نفسه، 1/ 2-26 (ف ف 1-10).
(142) نفسه، 1/ 162 (ف 351).
(143) نفسه، 1/ 162 (ف 352).
(144) نفسه، 1/ 163 (ف 352).
(145) نفسه، 1/ 164 (ف ف 357-361).

في ترتيب المداخل على حروف المعجم يقتضي الأخذ بأحد نظامين : إما نظام الجذر بأن تبوب المادة المعجمية بحسب مداخل رئيسية هي الجذور ومداخل فرعية هي الجذوع المتولدة عن الجذور، وإما بنظام البنية التامة، أي بأن تبوب المادة المعجمية بحسب بنية مداخلها دون اعتبار للأصلي والزائد فيها. وهذا النظام كما ذكرنا أوفق لترتيب الأسماء، وهو الذي أرتضاه أبو حنيفة لمعجمه وطبقه. فإننا نجد فيه «الإعليط» (146) -وهو من «علط» (147) -و «الإغسريض» (148) -وهو من «غرض (149) -و«الإقماعي» (150) -منسوبا إلى «الإقماع» (151)، وهو من «قمع» (152) - في «باب ما أوله ألف»، ونجد «التذنوب» (153) وهو من الذنب ، من «ذنب» (154) -و «التعضوض» (155) -وهو من العض، من «عضض» (156) - في باب التاء. لكن أبا حنيفة لم يتقيد بهذا النظام في كامل معجمه. فقد يختلط عليه الأمر فيتبع نظام الجذر. من ذلك أنه ذكر «الإخلاع» -وهو مصدر- في باب الخاء (157)؛ وذكر «أدبَى» - وهو فعل - في باب الدال (158) ؛ وذكر «المجزع» (159) و «المجنون» (160) - وهما صفتان - في باب الجيم؛ وذكر «المدخول» - وهو صفة أيضا- في باب الدال (161). وكان عليه أن يعامل «الإخلاع» و«أدبَى» معاملة «الإقماعي» فيوردهما في باب الألف ؛ وأن يعامل «المجزع» و«المجنون» و«المدخول» معاملة «التذنوب» و«التعضوض» فيرتبها بحسب أولها ويثبتها في باب الميم.

(146) نفسه، 1/ 17 (ف 17).
(147) ينظر لسان العرب، 2/ 801 (علط).
(148) أبو حنيفة : النبات، 1/ 32 (ف 19).
(149) ينظر لسان العرب، 2/ 978 (غرض).
(150) أبو حنيفة : النبات، 1/ 45 (ف 68).
(151) أورد صاحب لسان العرب المصطلح - منسوبا إلى أبي حنيفة - مفتوح الهمزة «أقماعي» (3/ 105، قمع)، فعد إذن منسوبا إلى الجمع، أي الأقماع. ويبدو أن أبا حنيفة قد اختار كسر الهمزة وأن فتحها قراءة ثانية، ذلك ما يستفاد من ملاحظة أوردها حميد الله في ملتقطاته، في نقل عن مخصص ابن سيده: «ومنه الإقماعي، الألف منه مكسورة، وقيل الأقماعي» (ص 103+ ف 949).
(152) ينظر التعليق السابق.
(153) أبو حنيفة : النبات، 1/ 71 (ف 120).
(154) ينظر لسان العرب، 1/ 1079 (ذنب).
(155) أبو حنيفة : النبات، 1/ 68 (ف 120).
(156) ينظر لسان العرب، 2/ 800 (عضض).
(157) أبو حنيفة : النبات، 1/ 155 (ف 334).
(158) نفسه، 1/ 178 (ف 404)
(159) نفسه، 1/ 95 (ف 189).
(160) نفسه، 1/ 99 (ف 214).
(161) نفسه، 1/ 178 (ف 403).

ويلاحظ إذن أن أبا حنيفة قد خالف معاصريه إذ اتبع في كتابه صنفين من الترتيب هما الترتيب الموضوعي في أجزاء الكتاب الأربعة الأولى والترتيب على حروف المعجم في الجزئين الخامس والسادس. فقد جدد إذ جمع بين الصنفين من الترتيب وحاول أن يطور المنهجين فتوسع في تجنيس النبات والإحاطة بما يتعلق به في أبواب الأجزاء الأربعة الأولى، واتبع حروف المعجم في ترتيب الجزئين الأخيرين معتبرا في المداخل أوائلها ولم يعتبر فيها أواخرها (نظام التقفية) أو مخارجها (النظام الصوتي) ؛ وقد ابتغى بذلك كله رغبة في التيسير والإفادة. وقد كان عمله -في صنفي الترتيب المتبعين فيه- بداية مهمة لما ستكون عليه المعاجم العلمية المختصة.

3 - 2 - ركن التعريف :

صنفنا من قبل التعريف في المعجم إلى تعريف لغوي مجاله المعجم اللغوي العام، وتعريف منطقي مجاله المعجم المختص، وبينا الفرق بين الصنفين : فالتعريف اللغوي عملية تمييز بين دلالات الوحدات المعجمية العامة أي الألفاظ من حيث هي أدلة لغوية، والتعريف المنطقي عملية تمييز بين المفاهيم التي تحملها الوحدات المعجمية المخصصة، أي المصطلحات.

لكن هذا التصنيف الصارم لا يمكن أن تستجيب له الوحدات المعجمية التي اشتمل عليها كتاب النبات لأبي حنيفة لأنه لم يكن معجما لغويا عاما بالمعنى التام ولم يكن معجما علميا مختصا بالمعنى الدقيق. فقد جمع الكتاب بين الألفاظ اللغوية العامة والمصطلحات وكانت منطلقات أبي حنيفة فيه لغوية وعلمية، لكن المنطلقات اللغوية كانت أظهر. وقد بينا أثر هذا الازدواج في الغاية من التأليف في تصنيف مادة المعجم اللغوية بحسب خاصيتي التعميم والتخصيص ؛ فهي متكونة من وحدات معجمية اسمية ووصفية منها وحدات مخصصة تخصيصا تاما لأنها تُعيِّن موجودات حسية هي أعيان النبات ووحدات متعلقة بالنبات لكنها لا تعين موجودا نباتيا مخصوصا بل تشترك فيها موجودات كثيرة، فهي إذن بين التعميم والتخصيص ؛ ووحدات ضعيفة الصلة بالنبات بل هي مشتركة بين النبات وغيره من الأشياء، وهذه وحدات عامة بحق، فهي ألفاظ وليست مصطلحات.

ووجود الوحدات المخصصة والوحدات العامة في الكتاب منبىء بوجود صنفي التعريف - اللغوي والمنطقي- فيه. والصنفان موجودان في الكتاب بالفعل. لكنهما متأثران - معا - بثلاثة عوامل، هي :

(1) التداخل الكبير بينهما. فإن الإخبار عن خصائص الشيء - وهو قوام التعريف المنطقي - قد يختلط بالإخبار اللغوي الخالص ؛

(2) تأثر وصف المؤلف للنبات بالقدر الذي بلغه من العلم عنه من مصادره الشفوية أو المكتوبة. فإن أكثر معوّل أبي حنيفة في تحلية النبات كان على المخبرين من الأعراب وعلى الرواة وليس على معايناته الشخصية. فليس في الكتاب ما يدل على أنه كان يعَشِّبُ. بل كان الغالب عليه النقل. وقد يكتفي أحيانا في إثبات اسم نبات ما بما يجده عند أحد الشعراء أو الرُّجَّاز (102). ولهذا العامل أثر بين في حجم نص التعريف : فإنه قد يطول وقد يقصر بحسب ما يبلغه من مصادره من علم؛ ثم إن لهذا العامل أثرا مهما أيضا في صنف التعريف : فإن ما يلقاه أبو حنيفة عند المخبر أو الراوي قد لا يتجاوز الإخبار اللغوي الخالص، وقد يصف له النبات وصفا موسعا ويحلّيه تحلية ضافية. والإخبار اللغوي المحض ينشأ عنه التعريف اللغوي، والتحلية النباتية الموسعة ينشأ عنها التعريف المنطقي؛

(3) وصف أبي حنيفة لنباتات كثيرة في أبواب الأجزاء الأربعة الأولى قبل أن تدون في المعجم. ولتجنب التكرار فإنه يكثر من الإحالة إلى تلك الأبواب.

فإذا تتبعنا الصنفين من التعريف في مادة الكتاب المعجمية، باعتبار أثر العوامل الثلاثة التي ذكرنا، خرجنا بما يلي :

1 - التعريف اللغوي : وفي الكتاب منه أنواع كثيرة، أهمها -فيما بدا لنا- خمسة هي :

(أ) التعريف اللغوي العام : وهو تعريف يعتنى فيه بالمفردة المدخل من حيث هي لفظ ذودلالة معجمية عامة أو ذو مفهوم قد غلب عليه التعميم حتى صار مشتركا بين دلالة اللفظ العام ومفهوم المصطلح الخاص. وأظهر ما انتمى إلى هذا النوع من التعريف التعريفات التي اقترنت بمعرف عام مثل «ما» أو «كل». ومن أمثلة ما اقترن بـ «ما» قول أبي حنيفة عن «الحفض» : «الحفض ما كان من عجم النبق وما يشبهه كالزعفران ونحو ذلك» (103) ؛ وقوله عن «الحتي» : «الحتي ما حت عن المقل إذا أدرك وأكل» (104) ؛ وقوله

(102) ينظر مثلا حديثه عن «الحص» (نفسه، 1/ 130، ف 271)، وقد اعتمد في ذكره على عمرو بن كلثوم الذي ذكره في معلقته؛ وعن «الحندم» (نفسه، 1/ 140، ف 290)، وقد أخذه من قول أحد الرجاز.

(103) نفسه، 1/ 140 (ف 295).

(104) نفسه، 1/ 127 (261).

عن «الخشي» : «والخشي من النبات ما يبس» (165)؛ ومن أمثلة ما اقترن بـ « كل» قوله عن «الأشب» : «[هو] كل دغل ملتف من الشجر» (166)؛ وقوله عن «الباكور» : «الباكور كل ما أسرع إدراكه فسبق من كل الثمار. . . » (167)؛وقوله عن «البعل» : «كل شجر أو زرع لا يسقى فهو بعل، وهو العذي [أيضا]» (168).

(ب) **التعريف العلاقي** : وهو نوع يعرف فيه المسمى -وهو المدخل المعجمي الذي قد يكون صفة- بوحدة معجمية اسمية أو بنص تفسيري قصير هو المرادف لها وللمسمى. وينبني التعريف على جملة من العلاقات تكون بين المعرَّف -وهو النص المسند إلى المدخل المعجمي- والمعرَّف وهو الشيء أو الموجود المسمى. ولهذا النوع من التعريف في الكتاب ضروب، أهمها الأربعة التالية:

(1) تعريف بحسب العلاقة للغوية الترادفية، وذلك بأن يعرف المسمى بحسب ما بينه وبين المعرَّف من التطابق في التسمية، وهذه العلاقة تكون عامة إما بين مسمى خاص ومعرَّف عام، وإما بين مسمّى عام ومعرَّف خاص، وإما بين مسمّى ومعرَّف متكافئين في التعميم أو في التخصيص، وإما بين مسمّى ومعرَّف متكافئين بالتقابل، لانتماء أحدهما إلى لغة وانتماء الآخر إلى لغة ثانية. ولم نجد من هذه العلاقات اللغوية الترادفية غالبا في الكتاب إلا العلاقة الأولى أي العلاقة بين مسمى خاص ومعرَّف عام. ومن أمثلتها فيه قول المؤلف : «الإحريض هو العصفر» (169)؛وقوله «البلسن هو العدس» (170)؛ و«التقرد [هو] الكروياء» (171)؛ و«الجرجر [هو] الباقلى» (172)؛ و«الجساد هو الزعفران» (173)؛ و«الحبن [هو] شجرة الدفلى» (174).

(2) تعريف بحسب علاقة الجزء بالكل. وفيه يكون المعرَّف - أي المسمى- محتويا تندرج تحته مسميات جزئية قد تكون مدونة في الكتاب مداخل مستقلة وقد تكون غير مدونة. والعلاقة الدلالية بين المسمى المعرَّف والمسميات الجزئية علاقة اشتراك. على أن

(165) نفسه، 1/ 155 (ف 335).
(166) نفسه، 1/ 44 (ف 63).
(167) نفسه، 1/ 54 (ف 88).
(168) نفسه، 63 (ف 99).
(169) نفسه، 1/ 32، (ف 18).
(170) نفسه، 1/ 60 (ف 113).
(171) نفسه، 1/ 74 (ف 137).
(172) نفسه، 1/ 89 (ف 170).
(173) نفسه، 1/ 97 (ف 207).
(174) نفسه، 1/ 104 (ف 437).

هذا الضرب في الكتاب ليس متواترا. ومن أمثلته تعريف أبي حنيفة «الثامر» بقوله : «زعم بعض الرواة أنه اللوبياء في بعض اللغات ، والثامر كل شجر خرج ثمره» (175)؛ وقوله في تعريف «الثوم» : «ذكر بعض الثقات أنه يقال للحنطة الثوم والفوم - تبدل الفاء ثاء. والثوم هذا الثوم الذي يجعل في القدر، ومنه بري مثل ما من البصل» (176).

(3) تعريف بحسب علاقة الانتماء التصنيفي. فيكون المسمى المعرَّف منضويا والمعرِّف محتويا، باعتبار تبعية الأول للثاني في التصنيف الهرمي ؛ وهذا الضرب أيضا ليس مطردا في الكتاب، ومن أمثلته قول أبي حنيفة في تعريف «الجلوز» : «الجلوز عربي، وهو ضرب من البندق، والبندق فارسي»(177)؛ وقوله في تعريف «الدوالي» : «الدولي جنس من أعناب أرض العرب» (178).

(4) تعريف بحسب علاقة الشبه. أي أن المسمى يُعَرَّفُ بحسب ما بينه وبين المعرِّف من الشبه، وذلك يعني أن المعرِّف أشهر من المعرَّف وأوضح مفهوما. ومن أمثلة هذا الضرب قول أبي حنيفة عن «الحثيل» : «زعم أبو نصر أن الحثيل شجر يشبه الشوحط، والحثيل من شجر الجبال، ينبت مع النبع وأشباهه» (179)؛ وقوله في تعريف : «الخشسبرم» : «أخبرني أعرابي يمان قال : عندنا الخشسبرم وهو يشبه المرو، وهو من رياحين البر» (180).

(ج) **التعريف التقريبي** : وقد سميناه تقريبيا لأن أبا حنيفة يقارب الدلالة العامة أو المفهوم لكنه لا يدقق القول ولا يحيط بالخصائص، وذلك ما يجعل التعميم غالبا على النص التعريفي ويدرجه في التعريف اللغوي. وليس مصدر التقريب الرغبة في الإيجاز أو تعمد الإقلال من الإخبار عن المسمى المعرف. بل يكون عادة ضعف المعرفة بذلك المسمى: إما لأن النبات قد ذكر لأبي حنيفة ولم يوصف له، وإما لأنه وجد الحديث عنه في بعض مصادره منقوصا، وإما لأنه وقف على اسم النبات في بعض الشعر ولم يجد له وصفا. ومن أمثلة هذا النوع قوله في تعريف «البلسكاء» : «ذكر بعض الرواة أنه نبت

(175) نفسه، 1/ 82 (ف 150).
(176) نفسه، 1/ 84 (ف 156).
(177) نفسه، 1/ 99 (ف 216). على أن الجلوز عند القدماء هو البندق ذاته وليس ضربا منه - ينظر كتابنا : المصطلح الأعجمي، 2/ 233 (ف 542)، و2/ 314-315 (ف 740).
(178) أبو حنيفة : النبات، 1/ 177 (ف 399).
(179) نفسه، 1/ 100 (ف 218).
(180) نفسه، 1/ 166 (ف 372).

يتعلق بالثوب فلا يكاد يفارقه» (181)؛ وقوله في تعريف «الحندم» : «الحندم شجر حمر العروق، الواحدة حندمة؛ قال الراجز ووصف إبلا : «حمرا ورمكا كعروق الحندم»، ولم يحل لنا » (182)؛ وقوله في تعريف «الخفج» : «وذكر [بعض الرواة] أن الخفج بقلة شهباء لها ورق عراض» (183)؛ وقوله في تعريف «الرقمة» : «ذكر أبو نصر أن الرقمة من أحرار البقل، ولم يصفها بأكثر من هذا ولا بلغتني لها حلية» (184).

(د) **التعريف الوهمي** : وهو نقيض السابق من حيث العلم بخصائص المعرَّف. فإن المسمى يكون مشهورا معروفا حتى يعتقد أبو حنيفة -وغيره من المؤلفين القدامى في المعجمية العامة والمعجمية المختصة- أنه غير مُحْوِجٍ إلى التعريف، ويكتفى فيه بالقول عادة إنه «معروف» انطلاقا من توهم أن القراء جميعهم يعرفون المسمى المعرف، وهذا التوهم هو الذي جعلنا نسميه وهميا. ومن أمثلة هذا النوع في كتاب النبات قول أبي حنيفة في تعريف «التفاح» : «التفاح معروف، وهو بأرض العرب كثير» (185)؛ وقوله في تعريف «الحماحم» : «الحماحم عربي، وهي ريحانة معروفة، والواحدة حماحمة» (186)؛ وقوله في تعريف «الخس» : «الخس هذه البقلة المعروفة. وزعم بعض الرواة أنها من الأحرار» (187).

(هـ) **التعريف الإحالي** : والمسمى في هذا النوع يعرف بالإحالة إلى موضع آخر في الكتاب قد أنعم فيه القول في المعَّرف. وهذه الإحالة ضربان : إما إلى مواد الجزئين الخامس والسادس أي المعجم، وإما إلى أبواب الأجزاء الأربعة الأولى، وهذا الضرب هو الغالب. ومن أمثلة الضرب الأوّل قول أبي حنيفة في «الإعليط» : «الإعليط وعاء ثمرة المرخ. وسنذكره مع المرخ» (188)؛ وقوله في «الجميز» : «وهو ضربان ولكليهما تين يؤكل، وقد وصفنا ذلك في باب التاء، في ذكر التين» (189)؛ ومن أمثلة الضرب الثاني قوله في «البنفسج» : «اسم عجمي، وقد جرى في كلام العرب، وقد وصفناه في باب النبات

(181) نفسه، 1/ 62 (ف 97).
(182) نفسه، 1/ 140 (ف 296).
(183) نفسه، 1/ 164 (ف 358).
(184) نفسه، 1/ 198 (ف 448).
(185) نفسه، 1/ 83 (ف 160).
(186) نفسه، 1/ 139 (ف 288).
(187) نفسه، 1/ 155 (ف 330).
(188) نفسه، 1/ 32 (ف 17).
(189) نفسه، 1/ 89 (ف 171).

الطيب الرائحة» (190)؛ وقوله في «الحمص» : «الحمص عربي ، وما أقل الكلام على بنائه من الأسماء، وقد وصفناه مع سائر القطاني في باب الزرع» (191).

والأنواع التي ذكرنا من التعريف اللغوي هي المغلبة في المعاجم اللغوية العامة، مع ميل فيها إلى ذكر الشواهد من مصادر الجمع الخمسة التي ذكرنا قبل، والإكثار منها. ولم يكن أبو حنيفة أقل من أولئك المعجميين ميلا إلى ذكر الشواهد، لكن شواهده كثيرا ما تدل على رغبته في التوسع في الإخبار، وهذا التوسع هو الذي ميز في كتابه بين التعريف اللغوي والتعريف المنطقي الذي يعد قوام التعريف في المعجم المختص. على أن غلبة الأنواع التي ذكرنا من التعريف اللغوي في المعاجم اللغوية العامة لا يعني خلو المعاجم المختصة منها. فقد وجدنا في المعاجم المختصة العربية القديمة والحديثة جل تلك الأنواع (192) ولم يخرجها ذلك عن المعجمية المختصة. وإذن فإن وجودها في كتاب النبات لأبي حنيفة ليس غريبا ما دامت منطلقاته الأساسية لغوية وعلمية، فهي إذن تقوي صلته بالمعجمية العامة لكنها لا تضعف من صلته بالمعجمية المختصة التي يقويها أكثر وجود التعريف المنطقي فيه.

2 - التعريف المنطقي :

التعريف المنطقي إذن تعريف موسع لأن الغاية الأساسية منه هي تحديد ماهية المسمى بذكر خصائصه المميزة له. وقد تفطن أبو حنيفة إلى أهمية خصائص المسميات فبحث عنها وحاول الإحاطة بها. وهو يسمي ذكر تلك الخصائص «وصفا» أو «صفة» و«تحلية» أو «حلية». وقد تجاوز - بإقراره وصف النبات وتحليته في التعريف - طرق المؤلفين في النبات الذين سبقوه من اللغويين، إذ ظهر في كتابه ما نسميه «الفقرة النباتية» (193)؛ وهذه «الفقرة» هي قوام التعريف المنطقي عنده.

والفقرة النباتية في كتاب النبات مبنية على أربعة أركان : هي (1) التعريف اللغوي المحض ؛ (2) التعريف العلمي بخصائص النبات؛ (3) التعريف بمنافع النبات؛ (4)

(190) نفسه، 1/ 62 (ف 94).

(191) نفسه، 1/ 125 (ف 255).

(192) ينظر إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 130-147؛ نفسه : مسائل في المعجم، ص ص 149-152.

(193) قد تحدثنا من قبل عن «الفقرة النباتية» عند أبي حنيفة - ينظر : إبراهيم بن مراد : بحوث في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب، ص ص 204-205. وينظر له أيضا : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 29-31.

التعريف بمواضع إنباته. على أن هذه الأركان ليست قارة أو متواترة في المداخل التي لم يعرَّف فيها النبات تعريفا لغويا بحسب الأنواع الخمسة التي سبق ذكرها، ثم إنها -إذا اجتمعت في الفقرة الواحدة - ليست دائما على الترتيب الذي ذكرنا. وإذن فإن من «الفقرات النباتية» في كتاب النبات ما هو تام ومنها ما هو منقوص. ونسمي الفقرات التامة «تعريفا منطقيا موسوعيا». وأما الفقرات التي أسقطت منها الأركان (1) و(3) و(4) أو أحدها أو اثنان منها وكان الركن (2) فيها قائما فنسميها «تعريفا منطقيا بسيطا». وهذا النوع من الفقرات -أي التعريف المنطقي البسيط- أكثر ظهورا في الكتاب من الفقرات المشتملة على التعريف المنطقي الموسوعي.

ومن أمثلة التعريف المنطقي البسيط المشتمل على ثلاثة أركان نذكر قول أبي حنيفة في تعريف «أم وجع الكبد» : «أخبرني أعرابي أنها بقلة من دقِّ البقل، تحبها الضأن. لها زهرة غبراء في برعمة مدورة، ولها ورق صغير جدا أغبر. وسميت أم وجع الكبد لأنها شفاء من وجع الكبد والصَّفَر، إذا غص بالشرسوف يسقى من عصيرها» (194)؛ وقوله في تعريف «آرث» : «الأرث شوك شبيه بالكعر إلا أن الكعر أسبط منه ورقا. وله قضيب واحد في وسطه، في رأسه مثل الفهر المصعنب المدور غير ألا شوك فيه، وإذا جف تطاير ليس في جوفه شيء. وهو مرعى للإبل خاصة تسمن عليه غير أنه يورثها الجرب، ومنابته غلظ الأرض» (195). ويلاحظ في التعريف الأول أنه قد اشتمل على الأركان (2) و(1) و(3)، وأن الثاني قد اشتمل على الأركان (2) و(3) و(4).

وأما التعريف المنطقي الموسوعي المشتمل على الأركان الأربعة فمن أمثلته قول أبي حنيفة في تعريف «الأسل» : «قال أبو زياد : الأسل من الأغلاث. وهو يخرج قضبانا دقاقا ليس لها ورق ولا شوك إلا أن أطرافها محددة، وليس لها شعب ولا خشب. وقد يدقه الناس فيتخذون منه أرشية يستقون بها وحبالا. ولا يكاد ينبت إلا في موضع فيه ماء أو قريبا من ماء. والأسل تتخذ منه الحصر، واحدته أسلة. وقال بعض الرواة مثل قول أبي زياد، وقال يتخذ منه بالعراق الغرابيل. قال وإنما سمي القنا أسلا تشبيها به في طوله واستوائه ودقة أطرافه (. . .). وعن الأعراب : الأسل هو الكَوْلان، وسمعت بعض بني أسد يقول : الكُولان، فيضم» (196)؛ ومنها أيضا قوله في تعريف «الرقع» «الواحدة

(194) أبو حنيفة : النبات، 1/ 43 (ف 59).
(195) نفسه، 1/ 43 (ف 60).
(196) نفسه، 1/ 34 (22).

رقعة. أخبرني أعرابي من أهل السراة قال : الرقعة شجرة عظيمة كالجوزة ، ساقها كساق الدلبة، ولها ورق كورق القرع أخضر، فيه صهبة يسيرة، ولها ثمر أمثال التين العظام كأنه صغار الرمان. لا ينبت في أضعاف الورق كما ينبت التين ولكن من الخشب اليابس ينصدع عنه، وله معاليق وحمل كثير جدا. يزبب منه أمر عظيم، تقطر منه القطرات. قال : ولا نسميه جميزاء ولا تينا، ولكن رقعا. قال : وساق الرقعة هشة يقطعها الفأس بأهون السعي. قال : ونقطعها في الجدب فنعلف الماشية ورقها. قال : ورأيت منه بالشام شيئا. والرقعة حب كحب التين وهي غليظة القشر غير أنها حلوة طيبة يأكلها الناس والماشية، وكثيرا ما تنبت مع العرعر في الجبال فتراها تساوي العرعر» (197).

على أن الأركان الأربعة في المثالين المتقدمين لم تتتابع تتابعا دقيقا، ولم تخلص من التداخل والتكرار. فإن التعريف في المثال الأول (= أسل) متكون من خمسة عناصر ظهرت فيها التحلية (الوصف العلمي) ثم الوظيفة (أي منافع النبات) ثم مواضع الإنبات ثم المنافع من جديد ثم التعريف اللغوي، وإذن فإن تتابع الأركان في هذا المثال الأول كان على الصورة التالية : (2) + (3) + (+) + (3) + (1). وأما المثال الثاني (=الرقع) فإن العناصر المكونة للتعريف فيه تسعة إذ بدىء بالتحديد اللغوي الذي تلاه الوصف العلمي ثم ذكر المنافع ثم التحديد اللغوي من جديد ثم الوصف العلمي من جديد ثم المنافع مرة أخرى ثم رجع الوصف العلمي فالمنافع، ثم ختم بذكر موضع الإنبات. وإذن فإن تتابع الأركان في هذا المثال الثاني كان كما يلي : (1) + (2) + (3) + (1) + (2) + (3) + (2) + (4) + (3).

ولا شك أن منشأ هذا الاضطراب هو محاولة أبي حنيفة التقيد بأقوال المخبرين ليظهر أمانته في النقل ويدلل على أهمية مصادره في الرواية، وقد كان يكثر من نسبة الأقوال إلى أصحابها كما لاحظنا في تعريف «الرقع» الذي أسند فيه القول إلى الأعرابي المخبر وكرر فعل «قال» خمس مرات. وقد كان بإمكانه أن ينسب القول إلى مخبره مرة واحدة في أول التعريف ثم أن يصوغ هو التعريف صوغا يراعي تتابع الأركان المكونة للفقرة النباتية وتكاملها في مواضعها من النص. ولو فعل ذلك لخرج عن مناهج اللغويين وأخذ بمناهج العلماء في التعريف المنطقي.

(197) نفسه، 1/ 198 (ف 446).

فإن التعريف المنطقي في عصره كان معروفا في المعاجم العلمية المختصة، العربية أو المترجمة، وخاصة في معاجم الأدوية المفردة وأهمها كتاب «المقالات الخمس» لديوسقريديس، وكتاب «الأدوية المفردة» للطبيب الفيلسوف البغدادي ثم القيرواني إسحاق بن عمران (ت. 270هـ/902م). وقد أقام العالم اليوناني التعريف بالأدوية - المداخل - على أركان ثلاثة تكاد تكون قارة في الكتاب كله، هي (1) التعريف اللغوي بالدواء؛ (2) الوصف العلمي الدقيق لبنية الدواء وخاصة إذا كان نباتيا ؛ (3) خصائص الدواء ومنافعه العلاجية. وقد تطورت هذه الأركان في كتاب ابن عمران فأصبحت خمسة : هي (1) التعريف اللغوي ؛ (2) ذكر طبيعة النبات من حيث القوة والدرجة ؛ (3) الوصف العلمي الدقيق؛ (4) ذكر الخواص العلاجية من حيث المنافع والمضار؛ (5) ذكر أبداله (أي الأدوية التي تقوم مقامه) في حال انعدامه (108).

ويلاحظ في ما سميناه «المقومات النباتية» في كتاب أبي حنيفة -وهي المكونة للتعريف المنطقي فيه بنوعيه، الجزئي والموسوعي- أثر أركان التعريف المنطقي الذي ظهر في كتب من سماهم «الأطباء» أو «المتطببين». فإن الأركان الثلاثة الأساسية الأولى في فقراته -وهي (1) و(2) و(3)- لها ما يطابقها في «مقالات» ديوسقريديس ثم في كتب المؤلفين العرب الذين حذوا حذوه ونهجوا نهجه في التأليف. لكن أبا حنيفة لم يشأ -فيما يبدو لنا- أن ينتمي إلى «علوم العجم» في تأليفه في النبات وأن يأخذ بمناهج العجم فيه، بل أراد التعبير عن انتمائه إلى «العلوم الإسلامية» فاحتذى حذو اللغويين في التأليف المعجمي : جمعا ووضعا. إلا أنه لم يقطع الصلة بالعجم وعلومهم فكانت لهم في كتابه آثار خفية قد مزجت في كتابه بين المعجمية العامة والمعجمية المختة.

4 - الخـــاتمـــة :

لقد بين لنا البحث في كتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري أنه معجم ينتزل في المعجمية العامة العربية لكنه ذو صلة وثيقة بالمعجمية المختصة، فامتزجت فيه خصائص التأليف في المعجمية العامة بخصائص التأليف في المعجمية المختصة. فإن مؤلفه قد غلب مناهج اللغويين المؤلفين للمعاجم العامة، في الجمع وفي الوضع على السواء. لكنه -دون

(108) ينظر حول منهج ديوسقريديس وابن عمران : إبراهيم بن مراد : المعجم العلمي العربي المختص، ص ص 33-37، وص 44.

الخروج عن الإطار اللغوي- قد خالف معاصريه من مؤلفي المعاجم العامة وقارب المؤلفين للمعاجم المختصة، فخص مجالا بعينه بالتأليف هو النبات وخصص لهذا المجال موسوعة كاملة ذات ستة أجزاء بينما هو لم يحظ في مؤلفات اللغويين بأكثر من رسالة مفردة. ثم إن أبا حنيفة قد نوع منهج التأليف فجمع بين التأليف الموسوعي في أجزاء كتابه الأربعة الأولى والتأليف المعجمي العادي في الجزئين الخامس والسادس؛ وقد خص في الجمع الأسماء والصفات فدونها واختار من الترتيب أيسره في المعجم الألفبائي فاتّبع في إثبات المداخل في معجمه تتاليها بحسب أوائلها ورسمها بحسب نطقها، وقد أخذ في التعريف بمناهج اللغويين فكان الكثير من تعريفاته لغويا، لكنه قد أدخل في التأليف المعجمي مفهوم «الفقرة» التي كانت قوام التعريف المنطقي في كتابه. وفي المظاهر التي ذكرنا كلها تجاوز لأعمال المؤلفين في المعجمية العامة وتطوير للتأليف المعجمي في العربية. وهذا التطوير قد خرج بالكتاب عن المعجم اللغوي العادي إلى المعجم الذي يمتزج فيه العلم باللغة. فليس هو إذن بالمعجم اللغوي العام بالمعنى التام، وليس هو معجما علميا مختصا بالمعنى الدقيق. بل هو معجم وسط بين المعجم اللغوي والمعجم المختص، قد توفرت فيه من الأول خصائص في الجمع والوضع، وتوفرت فيه من الثاني خصائص في الجمع والوضع أيضا، فامتزج فيه -لذلك - المبحثان : المعجمية العامة والمعجمية المختصة.

إبراهيم بن مراد
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

مراجع البحث :

ابن البيطار، أبو محمد عبد اللّه بن أحمد : تفسير كتاب دياسقوريديس، تحقيق إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، وبيت الحكمة، تونس 1990.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن : جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987-1988 (3 أجزاء).

ابن مراد، إبراهيم :

(1) المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 (جزآن).

(2) دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

(3) بحوث في تاريخ الطب والصيدلة عند العرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991.

(4) المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

(5) مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

(6) مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

(7) الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن المكرم : لسان العرب، نشرة يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، 1970 (3 أجزاء).

ابن ميمون القرطبي، أبو عمران موسى بن عبيد اللّه : شرح أسماء العقّار، حققه وترجمه إلى الفرنسية ماكس مايرهوف Max Meyerhof، نشر المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1940.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق : كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران، 1971.

أبو حنيفة الدينوري، أحمد بن داود : كتاب النبات :

أ - القاموس النباتي :

(1) الجزء الأول (أ - ز) : تحقيق برنهارد لوين (Bernhard Lewin)،

ابسالا، 1953؛
(2) الجزء الثاني (س - ي) : جمعه محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1973.
ب - الملتقطات : ملتقطات ما نسب عند المتأخرين إلى المجلد الأول والثاني والرابع الضائعة من كتاب النبات لأبي حنيفة أحمد بن داود بن ونند الدينوري، جمعها محمد حميد الله، بيت الحكمة، كراتشي، 1993.
ادي شير الكلداني :كتاب الألفاظ الفارسية المعربة، بيروت، 1908.
البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد : كتاب الصيدنة في الطب، حقق النص العربي وترجمه إلى الإنقليزية محمد سعيد ورنا إحسان إلهي، كراتشي، 1973.
ثابت بن قرة الحراني، أبو الحسن : الذخيرة في علم الطب، تحقيق جورج صبحي، الجامعة المصرية، القاهرة، 1928.
حنين بن إسحاق العبادي، أبو زيد : العشر مقالات في العين، حقق النص العربي وترجمه إلى الإنقليزية ماكس مايرهوف (Max Meyerhof)، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1928.
ديوسقريديس العين زربي، بدانيوس : المقالات الخمس، وهو هيولى الطب، ترجمة اصطفن بن بسيل وحنين بن إسحاق، تحقيق قيصر دبلار (C. Dubler) والياس تراس (E. Teres)، تطوان، 1957.
سزكين، فؤاد : تاريخ التراث العربي :
(أ) المجلد الرابع : السيمياء والكيمياء، النبات والفلاحة، ترجمه عن الألمانية عبد الله حجازي، جامعة الملك سعود [الرياض]، 1986.
(ب) المجلد الثامن : علم اللغة، ترجمه عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، [؟]، 1988.
الطبري، أبو الحسن علي بن ربن : فردوس الحكمة في الطب، تحقيق محمد زبير الصديقي، برلين، 1928.